

بيع التجاح في دروس التقوية

جميع سكان حي سيادة يعرفون معهد الأحبار بشاوي وادي الذهب فقد اشترك هذا المعهد الخاص، الذي توافقه على خديجة صاغدي، الشهيرة، بإحضارته للدروس الخصوصية المسائية لطلبة التعليم الثانوي القاهلي منذ سنوات وتقدم بهذه المؤسسة على الخصوص دروس تقوية في كل من اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية والفيزياء والرياضيات بمقابل مادي شهري يحدد في مائة درهم للمادة الواحدة.

الساعة تشير الآن إلى الساعة مساءً هناك إقبال كبير على التسجيل بهذا المعهد الذي يزداد زبناؤه سنة بعد أخرى، وهو ما اضطر المشرطين على خصص التقوية إلى زيادة عدد الأساتذة وتقليص حصص كل أستاذ، نظرا لاختلاف القاعات الدوامية التي يتراد ستة بعد ستة بشكل ملحوظ.

ننتقل إلى حي جميلة 7، بين أزقة هذا الحي، الذي هو جزء من حي سيادة هناك مراب يكتريه أستاذ مشهور مادة الفيزياء في التعليم الثانوي التأهيلي، الطلبة داخل المراب بالعشرات والمقاعد بالكاد تكفي... الطلبة العلميون يعرفون أهمية مادة الفيزياء ومعالجتها العالي الذي يجعلها قادرة على تحديد مستقبلهم وصعوبة هذه المادة وتعقيداتها يجعلهم يحرسون على تلقي دروس تقوية فيها من أجل الرفع من حظوظهم في الامتحان الذي يعز فيه المرة أو يهات، والذي يعز قبلهم هم أساتذة مادة الفيزياء الذين يكسب بعضهم من حصص التقوية أكثر من الأجر الذي تمنحه له الدولة نظير العمل الذي يقوم به داخل الثانوية.

يمكن القول إن جميع المؤسسات التعليمية الخاصة تقريبا تتحول ليل إلى مدارس تقدم حصص التقوية، هذه الحصص التي أصبحت منتجا غاليا وكثرا تتزايد مداخيله عاما بعد عام. مدرسة الممران بسيدى معروف تشهد مع مطلع شهر أكتوبر إقبالا كبيرا من التلاميذ الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي على التسجيل في الدروس الخصوصية، ومن جهتهم يعانون جل الآباء، وخصوصا محدودي الدخل منهم، من مصاريف الدروس الخصوصية التي تتضاعف إلى المصاريف الكثيرة التي يلتزمها المندخل المدرسي.

ننتقل إلى نوع آخر من حصص الدعم، ونعرج إلى مدرسة الشهيد، بحي سيادة والتي تحتل دروس التقوية في اللغة الفرنسية التي تقدمها البعثة الفرنسية،

هذه الدروس تقدم على شكل فصول دواضية يمتد كل فصل إلى عشرة أسابيع، وعند التجاح في فصل معين يرتقي الطالب إلى الفصل الأعلى الذي يمتد هو الآخر لعشرة أسابيع. وتلافي دروس اللغة الفرنسية إقبالا كبيرا من لدن التلاميذ المغاربة، بسبب النقص الذي يعانيه جلهم في هذه المادة، وهو نقص نتج عن السياسة التعليمية التي نهجها المغرب منذ عقود.

بيع وشراء النقط

إن الغري ساعد على انتشار حصص التقوية المسائية بهذه الشكل الكبير هو كوفها مربحة لبعض الأساتذة، وتشكل مصدر رزق هاماً بالنسبة إليهم، يعيشون على توفير ظروف حياة أفضل، ويريدون من مئاصيرهم المالية، ولشجج هذه التجارة أكثره بدأ بعض الأساتذة يطوون أساليب مختلفة، منها أساليب التخفيض عن طريق إنجاز الامتحانات مع التلاميذ خلال هذه الحصص، أو أساليب الابتزاز التي تجعل في تهديد الأساتذة لتلاميذهم بأن الذي لا يحضر الساعات الإضافية لن يحصل على نقطة جيدة ولو كان يستحقها! وهذا مقلما ضرب للثانوي ولحقوق التلميذ.

وهرفت السنوات الماضية وفترات احتجاجية للتلاميذ أمام بعض المؤسسات التعليمية، وكان سبب تلك الوضعات أن الأستاذ الفلاني يقدم الدروس بإتقان خلال الساعات الخصوصية لصالح فئة معينة من التلاميذ، وأن هذه الفئة لها فكرة مسبقة على نوع الأسئلة المطروحة في الامتحان. في هذه الحالة يتعلق الأمر بشراء النقط قبل أن يتملي بكفاءة المدرس أو تفوق التلميذ.

وهناك أساتذة يدرسون المادة ويقدمون فيها دروساً خصوصية، وبالمقابل يؤدون حصص الدعم لأبتائهم عند أساقفتهم من نفس المادة من أجل شراء المقطة. وهناك بعض الأباء الجوسرين يدفعون لأبتائهم واجبات حصص الدعم عند الاستاذ الرسمي لضمان التقية، ويدفعون في نفس الوقت لاستاذ آخر كدفعة لضمان المعرفة. وهنا نطرح السؤال: ماذا نقول عن الشريحة الضعيفة التي لا تستطيع أن تدفع دونهما واحداً؟

يرى بعض الآباء بهذا الشأن أن الوزارة الوصية تخطئ محاللة بتسليط الضوء على ما يجري ليلاً في مدارس الممارسات الخصوصية، ودراسة الوضع من جميع جوانبه دراسة عميقة متأنية، حتى تضمن لأبناء الفقراء تعليماً جيداً داخل المدارس الحكومية، وتأخذ لهم حقوقهم من بعض رجال التعليم الجشعين الذين يستغلون مكانتهم من أجل

إعادة بيع المواد الدراسية التي يتقاضون عليها أجراً من الدولة، حتى أصبح الأمر سبباً بالمضاربة في المعرفة.

المضاربة في المعرفة

لقد أصبحت حصص التقوية تشكل عبئاً لبعض التلاميذ، يساهم في إرهاقهم فكرياً وجسدياً، وبالتالي يقلل من قدرتهم على التحصيل العلمي ويساهم في تدهور نتائجهم تبعاً لذلك. فالعديد من التلاميذ ينتهزون من مراكمة المواد والزيادة في ساعات الدراسة الذي يفرضه عليهم أبائهم بداعي التعب في الصغر من أجل الراحة في الكبر، وهو في الحقيقة لا يزيدهم إلا إرهاقاً وتآلياً نتائجه في الغالب عكسية، والدليل على هذا أن بعض التلاميذ يتهربون من هذه الدروس بعدة وسائل، فتجدهم ليلاً يؤثثون الأرضية الضيقة التي لا تعرف كثرة المارة، مختبئين عن عيون الرقباء، يحتضنون محاضرتهم على عتبات الأبواب، وعلى أكتافهم ساعات يستمعون من خلالها إلى الأغاني الشرقية وأغاني الراي والراب في انتظار وصول موعد الخروج من أجل العودة إلى بيوتهم. كما أن بعض التلاميذ يؤمنون بأبائهم بأنهم مسجلون في حصص الدروس الإضافية، ويحتفظون بالنقود لأنفسهم وينتفون عن الانظار كل مساء، ليوففوا أوتياءهم بأنهم يلعبون لتلقي الدروس الليلية. وإذا كان الكثير من التلاميذ يتدنون من الدروس الخصوصية التي يفرضها عليهم أولياء أمورهم، فإن أبائهم يفكرون بشكل مخالف، ويرون أن دروس الدعم أصبحت ضرورة لا مفر منها في وعي الإكتظاظ الذي يجعل من الصعب على التلميذ أن يتابع الدروس ويستوعبها، كما يصعب على الأستاذ مأموريته في تلميح الدروس وإيصال المعلومة، لكن العائق الجديد اليوم الذي سيكتشفه الآباء قريباً هو الاكتظاظ داخل أقسام الدروس الخصوصية نفسها.

وحتى الدروس الخصوصية فيها درجات ومراتب، أقلها تلك الحصص التي يقدمها الأساتذة لقلائدهم في منزله، وغالباً ما يكون الثمن خمسين درهماً للشهر مقابل حصص واحدة أسبوعياً، وتكثر هذه الدروس في التعليم الابتدائي، وعندما يتعلق الأمر بجماعة من الأساتذة مختلفي التخصصات يكترون مدرسة خاصة، فالثمن يبدأ من مائة درهم شهرياً مقابل حصص أسبوعياً، وماني درهم شهرياً مقابل أربع حصص أسبوعياً، ويرتفع الثمن بارتفاع مستوى المدرسة المتكثرة من ناحية حالة المرافق من قاعات ومنازل ووسائل راحة، وكذلك باختلاف سلك التعليم، ويرتفع الطلب بالخصوص على دروس الرياضيات والفيزياء واللغات الأجنبية والعلوم الطبيعية.

الدروس الخصوصية: حل أم مشكل؟

يرى المهتمون أن الدروس الخصوصية أصبحت تشكل قضية قروية اجتماعية، نظراً لانتشارها الواسع بين أغلب الأسر المغربية، وأصبحت دالة على اهتمام الأسرة بالممارس الدراسي لأبنائها، بعض المنظر عن النتائج الحقيقية التي يحصل عليها التلميذ في آخر المطاف، وقد رأى جل أولياء الأمور الذين سادتهم أن التلميذ الذي لا يستفيد من دروس الدعم الليلية لا يتحسن مستواه الدراسي، وهذا ما يبين أن الأمر لم يبدد ويقتصر على التلاميذ ذوي الصعوبات الدراسية، بل تعداه إلى التلاميذ النجباء الذين أصبح أولياءهم سبب أو لاخر يعتقدون أنهم هم أيضاً بحاجة إلى هذه الدروس.

الدروس الخصوصية تكلفة نظام التعليم المغربي التقليدي

يعتبر عدد متزايد من المقاربة أن الدروس الخصوصية ودروس الدعم المكثفة عوامل أساسية لتفالة نجاح أبنائهم الأكاديمي، ورغم أنها كانت يوما من مواصفات الثراء فقد صارت اليوم من الأمور المعتادة بحيث أصبح العديد من الأسر يجابه الصعاب لتحمل هذا العبء المادي الإضافي.

تكاثرت ظاهرة الدروس الخصوصية المكلفة أو المدرسين الجواص والتي خلقت التعليم التكميلي الحكومي المجاني في المغرب في السنوات الأخيرة بحيث أصبح الآباء والتلاميذ لا يجيئون قدا من اللجوء إلى هذا الحل لتحسين الأداء المدرسي.

في رأي العديد من المثنية، دفع كلمة تعليم «خارج» نطاق المدرسة التقليدية أصبح الحل الأوحيد لسد فجوة التعليم الأكاديمي المتم بأكثفا حجات الدرس وبرنامج الدروس التي لا يطاق تحملها لها بالك التلقب عليها، ولكن بالنسبة لأسرة خاصة تلك التي يدخل أبنائها كلهم المدرسة في أن واحد فهذا الحل يطرح عبئا ماليا كبيرا.

لا يبدو أن ثمة مستوى من مستويات الدراسة يخلو من ظاهرة التعليم الخصوصي التكميلي سواء تعلق الأمر بأباء تلاميذ المدارس الصغار إلى تلاميذ الثانويات القبلين على امتحانات البكالوريا فكلهم يشمر بضرورة الاستعانة بالدروس الخصوصية لتحسين الأداء. الممارسة شائعة قبل مثل نموذج الأم المغربية التي تقاوم مواجهة هذا الشكل المجهود إذ تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى هذا الأسلوب لضمان نجاح أبنائها في نهاية السنة في تصريح لمغربية.

فاطمة أم ثلاثة أبناء وكلهم يتلقى دروسا خصوصية إضافية وهم ما زالوا في المدرسة الابتدائية، أوضحت تقول «بعض الأساتذة يترفعون تلاميذ على حضرة ساعات إضافية من الدروس الخصوصية لكي يحصلوا على تقاطع جيد حتى لو كانوا في مستويات مختلفة. وهذه الحالة مع أبنائي الذي يتعرضون للتضييق المستمرة من أساتذتهم الخاصة لأنهم توقفوا عن تلقي الدروس الخصوصية في ابتدائية. وبني الأكبر أحمد قال إنه بسبب الضغوط من أستاذ الرياضيات أرغم على الانضمام لبرقية التلاميذ لتلقي دروس الدعم الخصوصية».

وأضاف يقول: «قد تمسك تحالف تقسيم الدروس لنا كنا ينبغي في الفصل حتى يوحى لنا بأن نحاول وتحسين مستوياتنا يتوقف فقط على مظهر ساعات الدروس الخصوصية التي يقدمها وهذا يكلف 250 درهما من الشهر الواحد».

وتتزايد الظاهرة بشكل ملحوظ بالرغم من أن هذه المقاربة التكميلية غير المعتمدة رسميا، ممنوعة من قبل وزارة التعليم الوطنية. بل أن محاولة هذا العمل وتجاوز العمل الأخلاقي لأعضاء هيئة الدروس بحسب الأستاذ محمد السجلعاسي الذي يعتقد أن «الأسئلة مطالب بتربية الأجيال لأن ذلك واجب المواطنة. لكن للأسف فإن القيم الأخلاقية قد تغيرت».

أما الأساتذة الذين يلجأون لهذه الظاهرة فيبؤونها بعدد من الأسباب، الأستاذة سليمة التي تكمّل مدخولها المادي بتقديم دروس خصوصية إضافية تقول إن الظاهرة ما كانت لتري النور لو أن الأساتذة يتلقون أجور لائقة بحسب وزتهم الحقيقي.

وتابعت تفسر: «يصعب عليك اليوم تلبية احتياجاتك الأساسية مع هزلة الأجرة التي تتقاضاها. لذا حقا في حاجة إلى مصدر ثان حتى تتمكن من تلبية احتياجاتك اليومية» وأضافت أن الأساتذة مع ذلك لا ينبغي عليه إجبار التلاميذ على تلقي الدروس الخصوصية خارج نطاق المدرسة بل عليه تشجيع التلاميذ من ذوي الأداء الضعيف على التحسين داخل المدرسة الرسمية، وتعرف بأن «الواقع الحقيقي يمنع من تحقيق ذلك».

أمام عالم الاجتماع جمال إبراهيمي فيعتقد أن المسؤولية في تفاقم الظاهرة لا يجب تحميلها على الأساتذة بعزدهم وإنما مردها التغيرات الاجتماعية في المغرب أيضا. إن الآباء المشغولين بكثرة لا يسمح لهم المجال للاهتمام باحتياجات أبنائهم ويفضلون الحل السهل. ويرغم أن «الأباء يفضلون التعاقد مع أفراد لراجعة أداء أبنائهم في المدارس حتى يتمكنوا من التمتع بأوقات فراغهم».

قال إبراهيمي: «قد تغيرت المواقف إزاء الدروس الخصوصية في السنوات الأخيرة. بل أنها أصبحت موضة العصر التي يجب اتباعها بينما كان يُنظر إليها قبل سنوات قليلة على أنها بمثابة

قلبية لرغبات التلاميذ الكسالى..

الأستاذ كريم المهدي ينفي الاتهامات بأن الأساتذة صنعوا هذا القحط الموازي للرّيح وقال إن الأستاذ ولو كان لا يقدم دروساً خاصة مباشرة فإن التلاميذ يتجهون من تلقاء أنفسهم للبحث عن مراكز التعلم الخاص المتخصصة في أي مادة يحتاجون إليها. وقال «في خلال السنوات الأخيرة، ازدهرت حرفة الدروس الخصوصية التكميلية وهذه قصة من قصص النجاح».

وبالتفعل، فهناك عدد لا بأس به من الشباب الذين يتبعون هذا السبيل للإفلات من قبضة البطالة. فعلى سبيل المثال هشام الجبري الذي تخرج من كلية العلوم في الكيمياء والفيزياء عام 1994 يتعاون مع عدد من أصدقائه منذ 2006 لإنشاء مركز لتقديم دروس الدعم الخصوصي في الانكليزية والفرنسية والرياضيات والعلوم.

قال بتبيرة ملؤها الفخر: كنت أقدم الدروس الخصوصية من وقت لأخر لبعض تلاميذ الجيوان لكسب متواضع في نهاية الشهر. وبعد ذلك طال أمد البطالة فشررت إنشاء مشروع مع أصدقائي وحالفنا النجاح. هناك العديد منهم باتون للاستفادة من خدماتنا.

متعلقات

سليم أحد طلبة هذا المركز وعمره 14 عاماً. قال: فخارياً إنه كان ضعيف الأداء في الرياضيات ولكن بفضل هشام تمكن من تحسين هذه المادة. أوضح بالقول: كنت ألقى دروساً خاصة مع أستاذي لكن رغم ذلك لم أتمكن من فهمها لأن الأستاذ كان يهتم فقط بإعدادنا للامتحانات الرسمية في النصول الدراسية. أما اليوم وبعد سنتين في التعامل مع المركز أصبح بإمكانني اختيار تخصص مادة علمية متخصصة في المؤسسات الثانوية.

وزارة التربية الوطنية تقول إن الدولة تبذل قصارى جهدها لدعم التلاميذ الذي أخفقوا في تحقيق مستويات أعلى مثل أقرانهم. فبمنذ 2006 تأسست وحدات المراقبة في مئات المؤسسات وهي تعزز توسيع نطاقها على مؤسسات أخرى في وقت لاحق. والهدف منها يقتل في منح مفادرة المدارس والتعرف على التلاميذ الذي يواجهون خطر القتل ومساعدتهم بتقديم دروس تصحيحية.

ومن جهة أخرى تعمل هيئات المجتمع المدني لمعالجة القطاع. فهناك عدد من الجمعيات التي تقدم الدروس الخصوصية مجاناً للتلاميذ الأسر الفقيرة لمساعدتهم على تحسين أدائهم المهني ومكافحة مفادرة التعليم الذي يسيء آلاف الأطفال في المغرب. محمد السويلمي وهو عضو في جمعية الأمل حاصل على علوم في اللغة الفرنسية يقدم دروساً في الفرنسية والرياضيات ثلاث مرات في الأسبوع لعشرات التلاميذ في حي. قال فخارياً: بعد فترة عملي أحاول أن أجد بعض الوقت لمساعدة الأقويين..

تابع يوضح لغاوية وإتسامة عريضة تعلق فخاراً. ليست لدي الإمكانيات لدعمهم من الناحية المالية ولكنني أسخر معرفتي لإفادتهم وأسعى جداً لما يحققون من نتائج مشجعة..

مقاربة

كانت آخرها قصة الطالبة سناء حدي بأكادير حكايات عن الابتزاز الجنسي للطالبات بالجامعات المغربية

أمد لك
خبرية قديمة

الحصول على أعلى نقطة، وهناك من يغتفر ذلك فاصبح شحايًا تنوس مريضة اختارت الدوس على كرامة الطالبات اللواتي ولجن الجامعة من أجل تحصيل العلم والمعرفة. وبالتقابل هناك طالبات اجتهدن بكل الوسائل للإيقاع بالأستاذة في حياهن من أجل الحصول على معدل ممتاز دون لعب ولا كلل، وهن من اهدت واقترت على الأستاذة لتبترز، هي الأخرى، كي يمشيها نقطة مرتفعة. وبين هؤلاء وأولئك هناك شريحة أخرى تكون بنورها طحينة، وهي زوجة الأستاذ الجامعي، التي تعيش يومياً على إيفاق سماح أخبار منامرات زوجها مع الطالبات، دون أن تقوى على أن تغير من الأمر شيئاً.

بالتطالبات. وإذا كان هناك من سارع إلى تغير هذه الأخبار والحديث عن كونها مجرد شائعات لا تبرز، وينفض النظر عن ذلك، فإن الحدث أهدأ إلى الواجهة الخوض في ملف أسود من مناقات قايح الجامعة المغربية، ألا وهو الابتزاز الجنسي للطالبات، اللواتي يعانين في صمت، نظراً إلى ما يشترط عليه الأستاذ من صلاحيات، يسلمنا تقول له أمثالك مقايح التجاح والرسوب، وهو ما يضع الطالبة في موقف ضعيف، فتكون مخيرة بين الرضوخ والخضوع لرغبة الأستاذ وبين القول بتكرار السفة أو تغيير الجامعة أو الانتحار عن الدراسة. كثيرة هي الحكايات والروايات في الموضوع، فهناك طالبات ربحن المساومة من أجل

عندما أذبح خبر مقتل الطالبة سناء حدي مؤخرًا بكلية العلوم بأكادير، تحدثت بعض الأخبار عن كون الأستاذ كان منروها في الأوبعاة الطلابية بنحرشه

الفصائل الطلابية تجمع على معارضة التعرض الجنسي داخل الجامعات

جامعية وعلمية بدون استغلال جنسي. وقال عبد الحفيظ اليونسي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة تجديد الوعي الطلابي، إن منطلقه تسعده لإطلاق مبادرة وطنية لمواجهة الظاهرة التحرش الجنسي بالطالبات داخل الجامعات المغربية. وحسب اليونسي، فإن التكتونات الإسلامية داخل الجامعة تتعامل مع الظاهرة بالصم والوعظ للمساعدة على تصحيح الرؤية للطلبة على أنها إنسان وليس مجرد جسد فقط وهو ما تجمع عليه الفصائل الطلابية داخل الجامعات المغربية التي أكدت في مناسبات مختلفة أن التحرش الجنسي بالطالبات إساءة للجامعة وللطلبة أنفسهم الذين يفترض أن يتوجبوا فيما بينهم الحفاظ على الحقوق المكتسبة.

الجنسي وطلب الرشاوى الجنسية من قبل بعض الموظفين النافذين في إدارات الأحياء الجامعية الخاصة بالأنثا بالرباط واعتبرت المنظمة في بيان لها أن تجريم القانون للتعرض الجنسي لم يمنع استمرار وتزايد الظاهرة على صراى ومسمع من الجميع، حيث أصبح التحرش رياضة وطنية انقل ملعبها من الشارع إلى المؤسسات العمومية، بل حتى المؤسسة العلمية والجامعية. وقد تعدى الأمر التحرش اللفظي في طلب الرشاوى الجنسية. وطالبت المنظمة الدولة بتحمل مسؤوليتها إزاء ما يجري بالأحياء الجامعية من انتهاكات، ودعت كافة الهيئات السياسية والإعلامية والحقوقية إلى الإضراب الفاعل والجاد من أجل مؤسسات

استثمرت منظمة التجديد الطلابي الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها كرامة الطالبة المغربية، وقالت إنها توصلت بالعديد من الشكاوى بخصوص التحرش الجنسي بالطالبات اقتضاء عمليات التسجيل بالأحياء الجامعية حيث تعرض لمحاولات الاستغلال

عندما يتم الحديث عن قيام الأستاذ بالإنجاز مثاليته جنسياً، فإنها ليست وحدها المتصورة من هذا السلوك، بل هناك امرأة أخرى بصورة صحيحة وهي زوجة الأستاذ التي تجترأ أن تزوجها، وكذلك في بعض كليات ما إلى غيرها من الجامعات التي تشهد حالة من التسامح تجاه خيانة الزوجات. لكن يمكن القول أن نسبة كبيرة من النساء اللاتي يتزوجن مع واقع مزيج من أن يتزوجن الطالبات، لأنهن يملن بالقدرة التي تفسر هذه سلوك النساء، الأمر هو يتم الزواج مع عدم علمه بالطلاب.

زوجات بعض الأساتذة الجامعيين يكابدن في صمت الام خيانة الأزواج مع الطالبات سميرة تعتبر مشاركة زوجها مع امرأة ثانية أهون من خيانتها لها مع العديد من الطالبات وسليمة تدعو الله كل عام أن ينتهي الموسم الدراسي بخير

علمي أن طالعة قامت بصفحة لما حاول تقبلها بالقوة، وفي سنة أخرى قبل لي أنه يكره شقة مع بعض زملائه ويخصصونها لاستقبال الطالبات، فسميت لمرلة عنوانها وضممت في حالة تلمس، لكن تزدت في الإقدام على هذه الخطوة خوفاً من تأثير ذلك على المسار الدراسي لأطفالها خاصة أنهم في سن حرجية.

عندما حال سلفه، دائماً، تصالحا أصدقاء السلوكات المشيئة لزوجها داخل الحرم الجامعي، ولا تقوى لا على مواجهة زوجها بما تسعه ولا على شكائهم، لكنها تجعل المسؤولية إلى الإدارة التي تسمح باستمرار هذه التصرفات دون أي تدخل، تقول سليمة بالتفصيل، الجميع يتحدث في الجامعة عن سلوك زوجي، ومعنى هذا أن الزوجة على علم بجميع تصرفاته الصيغانية، لكنه ما زال يستمر في سلوكاته الرعناء دون

أن تجد سليمة من تشكو إليه عن خيانة زوجية، وهي المرأة التي تحدث الجميع من أجل الزواج به، كان فضيلها من «سخطه والتجها والرا لأن الجميع رفض أن تقرر بتقلب لم يتم بعد من استمر لجات إلى إحدى الجمعيات النسائية من أجل أن تحظى بوقت تروح فيه بكل ما يجول في خاطرها إلى مساعدة اجتماعية كرسست نفسها للاستماع إلى النساء ضحايا العنف.

زواج عن حب

لكل سنة حكاية، ولا يهدأ في بال حتى ينتهي الموسم الدراسي ونسأل رقة أطفالنا، كل شيء ياد على مخيا، فهو شخص لا يستحي أن يتكلم بالفتن إلى النساء في الشوارع خاصة البنينات متهم: أفعال قدر المستطاع أن تحمل تصرفاته المشيئة، لكن في بعض الأحيان أقور ونقلب حياتنا إلى شجار دائم، تقول سليمة وهي تشدب حظهنا التعيس الذي قادها إلى الزواج باستاذ جامعي لا يكف عن اغترار طالباته جنسياً.

تزوجت سليمة زوجها عن حب عندما كان طالبا، وأصر على الارتباط بها رغم رفض أسرته له، كانت حينها لا تزال تلميذة.

كان يقول لي إنه لا يقوى على تحمل الحياة بدوني، بل كان يهدد أسرته بإقداحه على الانتحار إذا لم يزوجه، إياه، فكانت الموافقة، ولم أحد سوى حبه نواه لكل الحرفان الذي عشته في بداية حياتنا.

كانت الحياة عادية وبسيطة، فتزوج زوج سليمة بفضل مساعدتها في سلم النجاح إلى أن حصل على شهادة البكالوريا، وعين استاذاً جامعياً بإحدى الجامعات.

مسؤولية الإدارة

لسليمة أربعة أطفال، الكبرى تبلغ من العمر 18 سنة، وهم يعرفون جميعاً أن والدهم يبتز الطالبات، لأن الأخبار السيئة سرعان ما تصل، تقول سليمة وهي تحاول أن تخفي مخاوفها بإبتسامة مصطنعة.

في إحدى المناسبات بلغ إلى

الجميع يتحدث في
الجامعة عن سلوك
زوجي دون أن يجد
من يقول له إن ما
تفعله منكر

أن يجد من يقول له إن ما تفعله
منكر ولا يلبث بشخص عهنت إليه
بتربية الأجيال الصاعدة.

آشور خادعة

سميرة طالبة بالسلك الثالث، متزوجة بأحمد، استاذ جامعي، سمعته طيلة بين الجميع يساعد الطلبة والطالبات على إنجاز

من الجيران، فكانت صدمتها قوية عندما ردت عليها إحدى الجارات عند سؤالها لها عما إذا كان الأستاذ القلائي موجوداً، فقالت لها الجارة عن حسن نية «إنه خرج مع زوجته» لم تكن الزوجة التي تحدث عنها الجارة سوى طالبة باحثة تسكن معه بالمنزل لأنها تنحدر من ضواحي المدينة التي يدرس بها.

حالة تلبس

انتظرت سميرة قدوم زوجها إلى المنزل في المساء وهي متخفية، فعاد وحيداً، وبعد وقت قصير شاهدت بأم عينيها فتاة تفتح باب المنزل لتدخل بدورها، طرقت الباب ففتحت الفتاة، فادعت سميرة أنها شقيقة الأستاذ فدخلت لزيارته، فبعثها ليخول.

لم تمالك سميرة نفسها وهي تنهال على زوجها بالضرب وتكيل له كل الشتائم، أما الطالبة فلم تجد وسيلة للدفاع عن نفسها سوى الفرار، لتقول سميرة «الشعور بالخيانة الزوجية لا يمكن تصوره، خاصة أنني البسي كل رغبات زوجي، بل طلبت منه ترك دراستي والاستقرار إلى جانبه حتى لا يبقى وحيداً، ولكن كان دائماً يرفض دعوى ضرورة إتمام دراستي، مبرر تبين أنه غير صحيح، لقد كان يريد إبعادي عن العيش إلى جانبه حتى يخلق له الجو لإقامة علاقات مع الطالبات «السابيات» على حد تعبيرها.

إصرار سميرة على الطلاق يأتي من إيمانها العميق أن بقوى زوجها ليس لها حل، فمهمته ستجعله دائماً في لقاء مع طالبات أخريات، وأن ابتزاز الجنس يهن لن يتوقف ما دامت لم تقدم أي شكوى في حقّه، وتري أن مسؤولية ما يقع داخل الجامعة من ابتزاز للطالبات، يتحملها الجميع، سواء الإدارة التي تتقاضى، في راتبها، عن تصرفات الأستاذ، أو الطالبة التي ترضخ وتقبل بمس كرامتها وشرفها ولا تلتقي بالاذن الأستاذ الذي يستغل سلطته للعبث بالدور الموكول إليه، والمجتمع الذي يقبل التماش مع هذه الظواهر المثبته.

البحوث في أحسن الظروف، غير أن هذا الرجل لا يتورع في اصطحاب الطالبات اللواتي يلجأن على بحوثهن إلى منزله، خاصة أن زوجته غير مقبلة معه لتابعها الدراسة في مدينة أخرى.

تلك سميرة في الانفصال عن أحمد خاصة أنها حين أطفال، لأنها غير مستعدة لتحمل خيانة زوجها، حسب قولها، فهي تقول إن الزواج من امرأة ثافية أهون من استمراره في الخيانة مع العديد من الطالبات، تحكي سميرة عما سخلج في صدرها من آلام وإن قزوي مميزات ثمرتها العديد من النساء من صفات الرجل المخلص، فهو قلم الكلام، يضمن بالحمام، غير أن ما يصلني من أخبار حوله يجعلني حائرة، هل بالفعل ما يقال عن زوجي صحيح أم لا؟



**مسؤولية ما يقع داخل
الجامعة من ابتزاز
للطالبات يتحملها
الجميع سواء الإدارة أو
الطالبة التي ترضخ له**



عملاً بمبدأ التآكل والتفتت من كل ما يصلها من أضياء عن قيام زوجها بابتزاز طالباته اللواتي يتعرف على بحوثهن، قامت سميرة بزيارة إلى المدينة التي يدرس بها زوجها، وذهبت إلى منزله، خاصة أنه كان يرفض دائماً اصطحابها إلى المدينة التي يدرس بها ويبرر ذلك بأنه يأتي أسبوعاً إليها لئلا داعي لتعب نفسها بالسفر، اختارت سميرة توقيت تدريس بالجامعة حتى تفتح لها فرصة تقصي الأخبار

طالبة هددت أستاذها بإحراقه بالبنززين بعدما تحرش بها

الامتحان الكتابي بالدرج بالكلية نفسها، ففوجئت بأستاذ لها ينزع منها ورقة الامتحان ليكتب تقريرا بشأنها، فاعترض أحد الأساتذة على خطوته، مطالبا إياه بالدليل، فلم يجد ردا، وفي اليوم الموالي قرر الأستاذ الطريقة نفسها مع الطالبة نفسها، وبعد انتهاء الامتحان أسرعت الطالبة لتقرب من أستاذها لإستناد أزمه الانتقام منها والتهامها بالغش لأنها وضعت عرقه المتكرر بإقامة علاقة جنسية معه، وهو الذي حاول حاضرا لإقامة خارج أسوار الكلية. ويجدد الجامعات المغربية كان أحد الأساتذة معروفا بابتزازه للطالبات وبمعاصلهن ولا يالو

جهدا في اختيار الجمعيات منهن لإفرائهن بمنحهن النقاط المرفعة من طلبة رغباته الجنسية، ولما شعاع الأمر في صفوف الطلبة بدأ بعض المتابعين يطالبون عجلات سيارته اقتفاما منه على سلوكه.

سلوكه كان يستفز الأساتذة ولا يعرف مواقع الناس يكررون هذا الاعتداء في كل مرة، وفي سنة 2000 لجأ الأستاذ نفسه إلى التحرش الجنسي بالطالبة متزوجة، فما كان منها إلا أن نصبت له كعبا حتى تقع عليه الحجة وتقدمه إلى القضاء، غير أن خطتها فشلت بعدما أسي إليه أحدهم بما تخطط له الطالبة المذكورة.

الأولى: طالبة كانت تدرس بشعبة اللغة الفرنسية. كانت جميلة وحذابة، وقد حاول أحد أساتذتها إغرامها واستمالتها قصد إقامة علاقة غرامية معه، غير أنها رفضت وتلصقت بخيار الرفض وعدم الانصياع، وبعدما فشلت في إغرامها، وبعدما علمت بالامر، جعلت قارورة بنزين وأخذت تبحث عن الأستاذ لأنها كانت تنوي إحراقه، لكن علم بعض الموظفين بالقصة من إحدى صحيفات الطالبة، وهو ما جعل الخبر ينتقل إلى الإدارة، التي أبلغت الأستاذ الذي أخفى عن الأتظار خلال تلك الفترة خوفا من انتقام الطالبة. وفي سنة 1998 كانت إحدى الطالبات تجاز

يفكن وصفهم بالمراهقين أو المتصابين الذين لا يصفون هرجا في استعالة الطالبات وابتزازهن جنسيا، هم أساتذة جامعيون يجتهدون ويبتكرون وسائل واساليب عديدة لاستخراج الطالبات لإقامة علاقات غرامية معهم.

معروفون داخل الكليات بأنهم متخصصون في الابتزاز والتحرش الجنسي، وكل من عبرت من الطالبات عن الرفض وعدم الرضوخ يكون جزاؤها الانتقام باستعمال سلطة النقطة.

حالت عرفتها كلية الحقوق بمراكش ما بين سنة 1998 و2000، رواها لنا أحد الأساتذة الجامعيين.

طالبان تتنافسان لربط علاقة مع أستاذهما فسقطتا معافي شبابه

بعدئذ مرّ أكثر الحواري، فاحتدم التنافس بين طالبين حول استاذ جامعي، وأخذت كانت مخصصة على الطلبة «الناشطين» أي الذين لا تربطهم بالكلية إلا بطاقة التسجيل ويقتضون سخابة يومهم بين المحققين وحجراتهم ويحضون ليلهم في «القصاصير» وطالبة من الزمن «يتطوعون» بمساعدة الإداريين في مهام تسجيل الطلبة الجدد ومساعدة كل من يريد أن يندى إليه أي خدمة.

كانت الطالبتان صديقتين حميمتين، إحداهما كانت أولى من ربطت علاقة غرامية سرية بأحد الأساتذة بعدما سمعت في وراعه وما دام الأمر خارج سور الكلية ويغيبها عن حجرات الدراسة فلم يكن الطلبة يرون أي أثر لهذه العلاقة التي سرعان ما اكتشف أمرها في صفوف الطلبة بعد خصامها مع صديقتهما.

الصديقة الثانية التي كان بعض القراء يلقبها «ماروخاء» نظرا لسمرتها التي كانت تشبه الشوكلاتة الإسبانية الشهيرة. حسب ما أكد أحد الطلبة الذين درسوا معها في الجامعة، دخلت على الخط وجاوبت «سرقة» الأستاذ من خليلته «الإدارية» وحين اكتشف أمرها، قررت التخلي عن علاقتها الغرامية بالإستاذ، لأنها لا تحب «الماكلة المضروكة» حسب التعبير الدارج، وكانت الفترة فترة انشغالات الفخرج، والتحق الأستاذ إلى الإبتاز، وأصبح «القناة الشوكولاتة».

يقول الطالب للمساء: «مما ألتحانها معي تنفويها» كنا أربعة، سألني أربعة أسئلة فاجبته عن ثلاثة واختلط بيضا النقاش في واحد. وسأل بحري مؤلفين أو ثلاثة. فيما سأل «ماروخاء» سؤالاً واحداً بسيطاً، وحصلت «المتهدة» مثلي على 20/16.

القناة الأخرى «الإدارية» التي «سفن» عليها راعمها» كانت في كل مرة لتدخل مع مجموعة، وكان هذا الأستاذ يقسم طلبته إلى مجموعات من أربعة أو خمسة على الأكثر، وسألهم بضعة أسئلة، ورغم ذلك كان أغلب الطلبة يتحججون في موارده لأنه كان «سحياً» ضسبنا، لكنه يرجعها بعد أن يضاصرها بأسئلة للفر فكان هو الوحيد الأفضل ليقول إن جوابها صواب أو خطأ كانت في كل مرة (وقد دام الأمر قرابة الأسبوع) يرجعها فيه لمستحها فرصة المراجعة والتفهي الجديد حينما يدعي، أو ليحطم معنوياتها ويتركها عنها «سكونية الرأس».

وتلصق المطالبة التي وضع الأستاذ الحواجز أمامها، العديد من زملائها من فواهم مرجعاً في أسون الدراسة، وتعيد عليهم الأسئلة التي طرحها الأستاذ عليها والأجوبة التي ردت بها عليه، والتي كانت ستكون أجوبة أي طالب سئل في الموضوع. فكثر الطالبة جيذاً وادركت أن رفضها الرضوخ للأستاذ سينعكس على مسارها الدراسي وستشكل بعدما اعتبرت في بداية الموسم أن الخط لنسب لها، وأن علاقتها بالأستاذ ستثمر ويكون لها «طيب الأثر» فلم تجد وسيلة سوى التسليم بضرورة «الأكلم» مع صديقتهما «السمر» من نفس الطبق، فسعت إلى مصالحة الأستاذ والعقود إليه، في التهود إليه، لتفصح معه العلاقة من جديد. لأنها لا ترغب في أن تضيق السنة الدراسية، فكان لها ما أرادت فحصلت على نقطة 20/16 مثلها مثل زميلتها.

أحمد بنعمو: هناك حالات من الطالبات يكن هن الباديات بالتعريض من أجل الحصول على أعلى النقط

استاذ علم النفس بكلية علوم التربية قال إن بعض الأساتذة يشتهرون بخلق الأوساط الجامعية بهم من أولئك الذين يطلق عليهم «عليهم خزيين»



أحمد بنعمو

تضيق السنة بأكملها.
ولا يخلو الموضوع من بعض الطرائف
المضحكة - البكية، كان يكون الأستاذ في
مثل سن والد الطالبة أو له بنت طالبة،
وهناك من الطالبات من تلجأ إلى تضيق
الأستاذ بطريقاتها الخاصة، وهذا ما
جرى وسعنا به خلال التمارين، إذ
إن طالبة اتفقت مع زملائها من التكوين
على الحضور إلى جانبها إلى مكان
الموعود الذي اتفقت عليه مع الأستاذ، هذا
التصرف جعل الأستاذ يصاب بالحرج
عندما اقتضى أمره.
هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك

- تسجل الجامعات المغربية العديد من
حالات الابتزاز الجنسي التي تتعرض له
الطالبات، ما رأيكم في الموضوع؟

■ قبل الجواب على هذا السؤال
لا بد أن نطرح بعض الأسئلة من قبيل:
هل هذه الظاهرة أصبحت شائعة إلى
درجة يمكن القول إنها تستحق أن شق
بسيطة ناقوس الخطر؟ هل هذه الظاهرة
موجودة في كل كلية وفي كل جامعة؟
وهل هذه الظاهرة حديثة العهد أم أنها
وليدة الزمن الحديث؟ أم أن لها إرغاصات
قبل تلك؟ عديدة هي الأسئلة التي تتنازل
حول الموضوع، ويمكن الجزم بأن ظاهرة
الابتزاز الجنسي الممارس على الطالبات
كانت موجودة منذ السبعينيات من القرن
الماضي في بلدنا، خاصة في المدن التي
كانت توجد بها جامعات في تلك الفترة،
مثل الرباط وفاس ومراكش وغيرها
من المدن، وكان وقتها بعض الأساتذة
يشتهرون بخلق الأوساط الجامعية بأنهم
من أولئك الذين يطلق عليهم بالعمير
الدارجي «عليهم خزيين» تحية على
أنهم يشفقون أمام الجنس اللطيف، وهو
كان هذا الجنس اللطيف من الطالبات.
بعض الحالات تكون معروفة ومعلنة،
فكم من أستاذ جاسعي بخل قلص الزوجية
بعضا ظن أن علاقته الجنسية ستكون
عابرة مع إحدى طالباته.

يتضح التمييز في هذا الجواب بين
كثير من المواقف والحالات التي ذكرت،
فيمكن القول إن هناك حالات مرضية
تحتاج إلى علاج يشرف عليه مختل
بفسي، لأنها تكون حالات غير شوية
ومشرفة والسلوك فيها غير متكافئ
بين الطرفين، وبما طرف قوي، وهو
الأستاذ الذي يستعمل سلطته المطلقة
ويستغل النفوذ الذي لديه في التنقيط
فتم المقايضة والابتزاز الجنسي، وفي
بعض الحالات قد يؤدي الأمر إلى إقصاء
الطالبة عن الدراسة، لأن الأستاذ يملك سدا
منيعا ويحول دون انتقالها إلى القسم
الموالي أو الحصول على شهادة نهاية
التحريج، وإلا سيكون السبيل الوحيد
هو الخضوع كي يقضي الأستاذ وطرد
من الطالبة. والتخفيف في الموضوع هو
أن الطالبة دائما تكون أمام خيارين إما
أن تخضع وترضى لهذا الذنب العشري،
الذي هو في حله استاذ، أو ترفض
تقيد عن تغيير الشجة أو الكلية، وقد

عندما يعم الفساد
وينتشر على أكثر
من صعيد وفي أكثر
من مجال، لن تبقى
الجامعة بمحل
عما يقع على
مستوى جميع
الأصعدة والبياديين

النفاس، وقد يحدث هذا دون إرادة أو
قصد منه، ولكن أحيانا يكون ذلك من
لحظة لإرضاء لرجسيتها وغروره الذكوري،
ويذكر سعاد المناقشة المتقدمة حوله،
عبر الإصرار على مزيد من التأنق واللباقة
والإهتمام بالمظهر الخارجي...
وهناك نوع آخر سببي في الظاهر
الوقت، ويظهر الطلبة ويكتف، ولكنه
لا مانع عنده من اقتناص الفرصة، كلما
اتاحت له، دون أن يتوكل لذلك أضر أو
يخلف خلفه أي دكان ولا يسمع عنه أي
شيء، إلا في بعض الحالات النادرة بعد
مرور الوقت.

■ إلى أي حد يمكن اعتبار هذه الظاهرة
خسرية
■ بعد كل هذا، هل يمكن أن نصف

حالات من الطالبات يكن هن الباديات
وممنوهن هو الحصول على أعلى نقطة
دون جهد ولا مقابرة ولا سهر الليالي،
فيسفترحن «أنفسهن» من أجل الإتياع
بالأستاذ «الضعيف».
وفي هذا الصدد، لا بد من التمييز
بين الأساتذة الذين يتعوضون لخل
هذه القلواهي، فقد يكون الأستاذ ضاميا
ائتاء، وسما وغير متزوج، أي ما يزال
«متبروء» زواج لأي طالبة من الطالبات،
وهذا الصنف من الأساتذة يولد بعض

الاستاذة تحت عنوان «النصر أخاك ظلالا أو مظلوما» ويضال المهتم ما يستحقه من العقاب، لما تجرأ أخرون على الإقدام على قتل هذه السلوكيات.

انكر انه في الولايات المتحدة الأمريكية قد تحصل مثل هذه الأحداث والاتصالات، خاصة في الجامعات الخاصة التي يؤدي أصحابها رسوم الدراسة، لكن تقوم الحكومات التنشيطية الطولية بالتصدي لكل هذه الأفعال.

لكن بالمغرب لم تحصل جمعيات المجتمع المدني المهتمة بمثل هذه الممارسات إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه، في يصح هناك نوع من الردع والتزجر والإدانة، كما لا ننسى أنه لم تعد إدانة مجتمعية لهذه الأفعال كما هي السابق، لأن هناك طالبات أصبحن محط شبهة، فهناك أعضاء جامعة أصبحت يرباب سيارات لمريض بالوسواس الجنسي يقومون بمصرفات مخجلة، كما أصبحت مقارعة النساء في الشوارع سواء كن طالبات أو غير طالبات، متزوجات أو غير متزوجات شيئا عابدا، فهذا يدفعنا إلى القول إننا أمام مشكل مجتمعي عام وخطير، والقطاع الجامعي جزء منه، ولكنه يخضع في نواحيه وفوائده إلى كل الظواهر المجتمعية التي يصبح فيها الانحراف والجنوح منتشرين بهذا الشكل، ولا يستثنى منها ولا جاعلا ولا متعلبا.

- إلى أي حد يمكن اعتبار القضية لها علاقة بالجانب القانوني؟

■ اعتقد أن المعركة حقوقية فلا بد للمنظمات المهتمة بحقوق المرأة أن تتناضل حتى يصبح بإمكان الطالبة أن تدرس في جو سليم بعيدا عن كل ابتزاز أو ضغط أو إكراه أو اضطهاد، كما ينبغي أن تتحمل الإدارة مسؤوليتها، عبر عرض الاستاذ على لجنة تأديبية لمناقشة الموضوع، وإذا تلقت الإدارة أي شكاية فعليها أن تقوم بالبحث والتحري والتدقيق من أجل بحث مدى صحة كل الادعاءات، خاصة أن العديد من الاستاذة صغورهن لدى الجميع بأنهم يبتزجون الطالبات جنسيا.

فالمسؤولون عن الجامعة مطلوب منهم حماية الطالبة من أي انتهاكات أخلاقي وقيمي، ومن كل تسيب أو انتهاك لكرامتهن داخل المؤسسات الجامعية.

أن يتكبد المهتمون من مربيين وعلماؤهم نفس ومسؤولين إداريين وجامعيين من أجل تدريس المشكلة دراسة قفضي إلى نتيجة جيدة.

- كيف تنظر إلى مستوى استثمار ظاهرة الابتزاز الجنسي للطالبات بالمغرب؟

■ لا نقول إن الابتزاز الجنسي وقف على النبتة المغربية، ولكن الحديث عنه يوجد بالمغرب بنسبة أكبر من أي بلد عربي آخر، كما أن المغرب من بين البلدان العربية والإسلامية التي توجد فيها ظاهرة الابتزاز الجنسي بالجامعات بشكل أوسع وأكبر من أي بلد عربي وإسلامي آخر.

ولا بد من الإشارة إلى أنه - ربما - كلما تعلق الأمر بالأخلاق والقيم، ينبغي أن نعلم أن هناك إما خمعا في الواقع الديني لدى الأستاذ الذي من المفروض فيه أن يكون القدوة والمربي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أو أن الأمر مرتبط بظاهرة مجتمعية ككل، أي أنه عندما يعم الفساد وينتشر على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال، لن تبلي الجامعة بمعدل عما يقع على مستوى جنيح الأصعدة والميادين، بمعنى أن مجتمعنا يعرف مرحلة انتقالية، ويعرف ضياع قيم ويعيش بعض الانحلال والتفكك في المنظومة المجتمعية وتفتكا خطيرا لا شري حتى سيتم تجاوزها؟

- يشاع في صفوف الطلبة أن الإدارة دائما تساند الأستاذ، لذلك تترجم الطالبات في التخليع عن الابتزاز الجنسي الممارس عليهن، فمنهن من ترسخ «معهن» من تحايل على الأستاذ وتقدم له الوعود إلى حين انتهاء السنة الدراسية، فما توك؟

■ هذا صحيح، ولكن لا ننسى أن هناك جانباً خطيرا، وهو عندما يتعلق الأمر ببهتان وكذب وإفتراف، لذلك فإن موقف الإدارة يكون صعبا، أما الحديث عن سياسة الإدارة للأستاذ وهناك ذلك أصبح سنة وتقليدا، أي أن الإدارة دائما تتنظر إلى الأستاذ على أنه على حق، هذا الموقف غير صائب، لذلك عندما قلت إن الفساد قد عم، فأنا أعني جيدا ما أقوله، فلو كان القضاء سليبا فإنه عندما ترفع قضية من هذا النوع إلى القضاء العادي أو الإداري، وتعرف الطالبة أنها ستنال حقيها، دون أن يحصل الأستاذ بدعم

هذه الظاهرة مثل ما يعرفه يدرضا المحارم، باعتبار أن الأستاذ يكون في مرتبة الأب والمربي، أم أن هذه الظاهرة أضون أو أخطر؟ إن هذا يحتاج إلى تضافر كل الجهود من قبل كل أصحاب التخصصات، سواء كانوا معلمين تقنيين أو أطباء عقلانيين أو علماء اجتماع وترجيبة من أجل رصد الظاهرة والتفكير في حلول مناسبة لها.

كما ينبغي أن لا نخلل الجانب التربوي، ونلج في وسيلة قلمكن سعيها مؤسساتنا التعليمية، سواء في الشاؤويات أو في الجامعات، من الحديث حول هذه السلوكيات إذ أصبح التحسين بها ضروريا. ولعل ما حدث بمدينة أكادير وما يحدث من المضائح يتطلب

الوجه الآخر لانتهاز الجنس من الجامعات، طلبة طلبة، وتتمثل في الرسائل المكتلة بالأساتذة والأساتذة، فبعد الظلم بطلقة أو تزوج فتابعه هو موكب المشاهير، مزارق، الذين من تغلب بارتداء ملابس وأجهزة وشهدت تلك الحرة في حسن الأسلاك، لهذا يصعد بطلهم في تلك الحرة التسمية ونحن إلى هذا القول، وعلى من تهم الأساتذة بالتحرش الجنسي، هذا بلداً وسرايا، وإليها الانتقام منه فكلية لأنه من جهة البقية التي تستعبد.

الوجه الآخر للتحرش الجنسي داخل الجامعات

طالبات يتعرشن علانية بالأساتذة وأخريات يدعين ابتزازهم لهن كذبا وبهتاناً

تحكي نادية، أستاذة جامعية، حكاية زميل لها كان يدرس معها في الجامعة، اتهمته طالبة بالتحرش بها، فكانت النتيجة انهيار حياته الأسرية التي التفت لسمت هذه طالبة بالاستقرار والنظام المتبادل بينه وبين زوجته.

لأني

تحكي نادية، أستاذة

جامعية، حكاية

زميل لها كان يدرس

معه في الجامعة،

اتهمته طالبة

بالتحرش بها فكانت

النتيجة انهيار

حياته الأسرية

لأني

تقول نادية: «منح زميلي للطالبة نقطة (20/6)، لأنها كانت كسولة، فاستعصمت وضعها الاجتماعي الراقي لتخيل والتمسك الذي كان يلمع ببعض اللؤلؤ، أن الاستعداد

والسلوك الوعظي، فيقول إن الجامعة هي مكان للحصول الدراسي وليست مكاناً لأي فعل آخر.

غير أن الطالبين لم تستوعبا هذا رسائل الأساتذة المشفوعة، واستمرجا في التحرش به، فلم يتحمل ودة فعلهما الشالية من الإلب واللباقة، وما كان منه إلا أن قدم لهما إنداءاً شقويًا مفاده أن تكفا عما تقومون به من تحرش يومي أو تقدم بهما شكوى إلى إدارة الجامعة، فغابت الطالبتان عن حصته هذه أسبوع للعودة من جديد، ولكنهما هذه المرة استوعبتا السبر جيداً، إذ شوهدتا مرتفعتين ثياباً مناسية، ولم تعودا تحتلان الصف الأول، قصة بعد، كما رواها أحد المقربين منه، ليست سوى رسوم من كسالات أخرى الأساتذة كانوا ضحايا تحرش الطالبات، لكنهم «يصنعون» هم بدورهم ويلتصمون الإغدار لمعالجات ربما يعتبرهن في سن المراهقة، فيربون بأنفسهم عن اللود على هذه السلوكات.

خواب البيوت

كثيرون هم الأساتذة الذين كانوا ضحية اختراء وكذب وبتان طالبات جامعات، بعدما قتلن في مساهن الدراسي، إذ لم يجدن وسيلة للانتقام من بعض الأساتذة سوى إتهامهم سلاج التحرش الجنسي في وجوههم واختلاق قصص من وحي خيالهن.

محمد، أستاذ جامعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، كانت تحاصره مرات عديدة محاولات لطالبات برعن في الإقناع به لي فتح الخياطة الزوجية، يجتهدن بكل الوسائل لاستمالة، مستعملات كل الأسلحة النسائية المقتوعة، بدءاً بالنظرات القافية وانتهاء بارتداء ملابس لتكشف عن الحزم الأكبر من أجسادهن، وفي كل سنة يتعرض لسيل لا بأس به من التحرشات لا في إحدى السنوات التي كان يدرس خلالها في الكلية المذكورة تكرر مشهد يومي اعتاده الطلبة، ويتمثل في تنافس طالبات على احتلال الصف الأول من المدرج، أحداً ما تصطف شعرها وتضع كل أنواع الزينة على وجهها وتبرز جزءاً من صدرها، والأخرى ترتدي تنورة قصيرة لا تغطي سوى جزء بسيط من صدرها السفلي، هكذا دأبت الطالبتان على استعمال كل الوسائل لإغراء الأساتذة الشاب الذي يتميز بالجنبة وبأسلوب راق في التعامل، تصرف الطالبتين كان محط توبيخ الطلبة الذين كانوا يتابعون أطوار عطفية

عندما يدخل عبد الله

إلى المدرج يجد عدداً

لا بأس به من الفتيات

جالسات في الصف

الأمامي، مرتديات

أحسن الملابس ومتهن

من تفضل الملابس

الكاشفة والشفافة.

الإغراء، والأساتذة لا يلتقي إليهما بالاً، ولحي يرد عليهما بطريقة لبقية، نصفت ذات مرة خلال السروس عن أهمية الاستقرار الأسري وقدم مقسة كمال لزوج بعض حياة مستقرة وقلة زوجته التي يحبها، كما يلحاً أحباته إلى

وسيفيا وأنشقا، وبنت أرى نظرات الإعجاب في عيون بعض الطالبات، فالتبادي الوقوع في أي خطأ من هذا النوع، فكانت أقرب كثيرا من الطلبة الذكور وأحسن معاملتهم، وتعاملت بفضافة مع الطالبات حتى لا تظلم من تصرفاتي أي إشارة علي أنني مستبعد للرجوع مع دعواتهن الخفية.

عندما يدخل عبد الله إلى المدرج يجد عدا لا بأس به من الحقيبات جالسات في الصف الأمامي، مودعات أحسن الملابس وحيهن من تفضل الملايين الكاشفة والشفاقة.

مخرج الأسئلة في كل صغيرة وكبيرة، ويهين من تدعى عدم الفهم لإشارة انتباه الأستاذ الذي يقوم كيد الطالبات الذي لا يتوقف.

وعندما تنتهي الحصة الدراسية، ترحض بعض الطالبات إلى الأسفاد، فيخرجن أسئلة أخرى وأغبات في فهم دقيق للتدريس، فكان عبد الله يسيب شقيهن ويتفادى الاستجابة لتحرشهن العفني، ليتصرف في هدوء.

من الذكريات التي ما زالت راسخة في ذهن عبد الله أنه عند نهاية الموسم الدراسي، كان الغياب هو سيد الموقف بالنسبة لطلبة الطلبة، وذات مرة دخل إلى المدرج فوجد المتنبات فقط، يحكي عبد الله عن هذه اللحظات قائلا: "كانت بعض المواقف تكبر الضحك والسخرية، لذات يوم ادعت إحداهن الإغماء وبعد الاتصال بالإسعاف تبين أن الأمر مجرد مزحة لا غير".

ويروي عبد الله أنه من غير المحال أن يظل الحديث عن تحرش الأستاذ بالطالبات والمقال تحرش الطالبات بالأستاذ، وإن دكان هذا النوع من التحرش موجودا بنسبة أقل والذي لا ينجو منه إلا ذوي الشخصية القوية، الذين يتحاشون السقوط في الرقبة، حسب قوله.

تحرش بها جنسيا فصدقه عنها، وتكره فعل على ما حدث منحها نقطة ضعيفة، فما كان من والدها إلا أن قدم إلى منزل الأستاذ لعل له القبح الذم والشتائم، ويصعد إذا لم يتراجع عن تلك النقطة، فإنه مستعجل لدى بعض ذوي النفوذ في بطونه من الجامعة، لم يتحمل الأستاذ ما حدث، خاصة أن زوجته وبعض أقاربه تابعوا رواية والد الطالبة، فقرر عدم الاستجابة لضغوطه وأفهمه أن توجيه هذا النوع من التهم إليه ليس بالشيء الهين، ويتضمن مناهة خطيرا بسمعته الطيبة، فتثبت بما منحه للطالبة وطلب منه أن يفعل ما شاء لأنه لن يوضع لأي تهديد من هذا النوع.

حاول والد الطالبة أن يلبس على الأستاذ لكنه لم يفلح، وتكاثرت النتيجة أن الطالبة رسبت والأستاذ استمر في مزاولة مهنته، لكن وقع ما لم يكن في الحسبان، إذ إن زوجة الأستاذ طلبت الطلاق منه زوجها بخيانته لها، ورغم كل محاولاته إبعاد الشبهة عنه وشرح وجهة نظره، فإن الزوجة لم تصدقه وتسامحت في تغلبها، وواصلت إجراءات المحكمة، دون التأكد من تورط زوجها فكانت النتيجة الطلاق.

أسئلة دون ميرر

عندما عين عبد الله بإحدى كتبات مدينة الدار البيضاء، كان ما زال وقتها عازبا. حاولت بعض الطالبات التقرب منه، مستخدمات العديد من الوسائل المختلفة. ولأنه شهن، حسب تعبيره، قام بوضع خاتم زواج بأصبعه ليضع حدا لطماعهن، لكنهن أدركن أن ما فعله مجرد خدعة بعيدا اجتهدن في البحث في حياته الشخصية وأصله ومسقط رأسه وتاريخه، يقول عبد الله ما جازا: "كنت وقتها شابا

نائب رئيس جامعة ابن زهر باكاير قال إن التربية على السلوك المدني تساعد على تحديد العلاقة بين مختلف الأطراف داخل الجامعة

عمر حلي: يجب على الجامعات أن تيسر حياة طلابها في حياتهم الدراسية

حسبما مشكل قائم وموجود لكنه ليس بالشكل الذي يتم به تناول، واعتبر أن القضية لا تمثل ظاهرة بل هي مجرد حالات نادرة ومعزولة تعرفها بعض الجامعات.

غير أن أحد الأساتذة الجامعيين أكد أن الموضوع يدخل في خانة المسكوت عنه، الارتباط بالظلمة التي تخشى على مسارها الدراسي وانتقام الأستاذ منها إن هي قامت بفصح ما تعرض له من ابتزاز من قبل أستاذها.

ويخصوص المسطرة التي تفتح عادة في مختلف الجامعات، أكد عمر حلي، نائب رئيس جامعة ابن زهر باكاير، أنه في حالة تعرض طلبة للابتزاز من لدن الأستاذ، فإن عليها أن تمتلك الشجاعة الكافية لاتباع المسطرات والقوانين الجاري بها العمل، سواء عبر اللجوء إلى وضع شكاية أمام القضاء أو اللجوء إلى مجلس الجامعة لينفذ الإجراءات التأديبية في حق الأستاذ الذي يقدم على أي سلوك من هذا النوع.

وقال حلي، في تصريح لمساء، «نأيرا ما تصل هذه الحالات إلى رئاسة الجامعة، لأنها تعالج على مستوى الشعب بطريقتة اجتماعية فيتم تدخل أطراف علي الخط لعقد الصلح بين الطلبة والأستاذ، وإذا ما وقعت واقعة فإنها تعرض على اللجنة العلمية والتي تكون لها صلاحية اتخاذ القرار المناسب».

وأوضح نائب رئيس جامعة ابن زهر باكاير أن العديد من العوامل

لم يرغب

العديد من

الأساتذة الذين

تحدث إليهم «المساء»

في الخوض في موضوع

الابتزاز الطالبات. فمنهم من

يعمل بوجود أساتذة اكلاه

يمكنهم الحديث أفضل منهم.

ومنهم من طلب إعدام بشكل

مباشر وصريح.

وهناك من فضل الحديث دون

ذكر أسماء تحنيا لإثارة المشاكل

مع زملائه أو أسرته خاصة

في الشرف والراية معتبر أن

الخوض في حديث من هذا النوع

قد يسبب له العداوة ويخله في

مناجات هو في غنى عنها. ومن

هؤلاء أستاذ في علم الاجتماع

أوضح أن ابتزاز الأساتذة للطالبات

ومن بينها الخسمة والخوف تجعل الأطراف المعنية تفضل التزام الصمت.

وذكر أن هناك طلبة كانت تتابع دراستها بجامعة ابن زهر كانت لها الشجاعة كي تبلغ عن شحرن أستاذ جامعي كان يدرس بشكل عرضي بالجامعة فتدخل رجال الأمن الذين أجزوا محضرا في الموضوع وأحيل الملف على المحكمة.

وحول تستر الإدارة على بعض الأساتذة وعدم محاسبتهم، بالرغم من ورود شكايات، ومطالبة الإدارة الطالبات بالتبلي على إعداماتهن، قال حلي، «هذا غير صحيح، فمجالس المؤسسات صettingية وتضم الأساتذة والعلمية على السواء ولا يمكن أن تقف الإدارة إلى صف الأستاذ دون معرفة بل تكون سبقتها هي تحديد المسؤولية، إضافة إلى أنه في الوقت الحالي لم يعد التبلي عائقا، فإبتراز الطالبات يدخل ضمن وسائل الإتيات المتاحة، وأشار المتحدث نفسه إلى أهمية الدور التربوي في الموضوع من أجل التربية على السلوك المدني داخل الجامعات أو المؤسسات التعليمية سواء تعلق الأمر بمحاربة الابتزاز أو الخرش الجنسي أو السب والشتم واستعمال الفلانة غير لائقة. لأن الهدف من فتح أوراش المحسيس والتربية على السلوك المدني داخل المؤسسات التعليمية هو تحديد العلاقة بين مختلف الأطراف، على ترب تحصيل المؤسسات التربوية من كل السلوكات المشينة.

لبنى غادرت فصول الجامعة وهي تحمل ذكري سوداء عن أهل العلم والمعرفة

فاطمة دخلت لإجراء الاختبار الشفوي فأخذ الأستاذ في تأنيبها لأنها تنكبر عليه وسعاد نشبت أظافرها في وجه أستاذها الذي حاول تقييدها عنوة

الإجازة، فواق على ذلك تقول لبنى: «كان هدفي هو أن أتم السحت وسنتي الدراسة وبعد هذا أوجهه أمام الإدارة، لكنني شئت رغم ذلك، لأنه كلما غانني لا استجيب لكلماته، فأدرك الثعنة، والى على أن أرافقه إلى البيت، فرفضت ليعلم على حريا ضروبا، وكذا أتعمت فصلا من فصول البحث، بهاليني بإعادة صياغته من جديد، فبلغت، حتى أنهيت البحث كله فقال لي إن ما قمته به دون المستوى المطلوب فعليك إعادة صياغة البحث من جديد، فما كان مني إلا أن غادرت الجامعة إلى غير رجعة».

بعد ذلك الحين وأنا أدعو الله أن يتقدم منه، لأنه سبب لي معاناة نفسية كبيرة، قاضيت أكثر كل الأساتذة وأخذت عليهم، تقول لبنى باستياء عيني.

تزوجت لبنى من شاب فري لمررت بطفلقين، ضاعفت معاناتها النفسية، لأنها لا تنوي تدرسيهما عند الأستاذة الدكتور، وستبحث لهما عندما يصلان إلى سن التمدريس عن مدرسة تدرس بها الفناء خوفاً عليهما من أي تحرش أو استغلال جنسي.

تخشى لبنى حرمان طفلتها من إتمام دراستهما بسبب إصرارها على أن تدرسيهما نساء، ولا يمكن بأي حال توفر هذه الإمكانية في مرحلة الإعدادية.

القطاع عن الدراسة

باحدي الجامعات يراقش تعرضت سهام لابتزاز جنسي من قبل أستاذ جامعي، ففي موسم امتحانات نهاية الفصل الدراسي كان الأستاذ الذي لم يحضر إلا حصتين أو

ثلاثا في الموسم كله، قد فرض على الطلبة شراء كتاب القلعة من رسالته في التطوير، لأنه حسب الديانة يمثل مقر الفصل، وكان الامتحان خطويا.

سهام المسكينة، كما روت لولاتها وقتها، والدموع قهقر بسقاء على وجهها الشاحب.

خوفه ومغشاة من حراة وقلعة الأستاذ، لم تسال حين دخلت إلى حجرة الامتحان عما فهمته من الكتاب، بل هجم عليها شجورا بعبارة: «نبي إلا بغني تنجني فاهمني شوقك فني فعبدة» دون أن يعرف لها أدنى هامش للمناورة، إذ كان يعرف قيمة السلطة

تقول عزيزة: «عندما يتم الحديث عن ابتزاز الطالبات جنسيا داخل الجامعات ينبغي أن يتم التركيز على دور إدارة الجامعة في الإتيان بالبلبل لعل هذا يدفع الجيل الجديد من الطالبات، خاصة مع توفر المعلومات، إلى تسجيل كل ما يدور من حديث بين الأستاذ والطالبة، حتى تحدد الدليل الكفوس في تقديمه إلى الإدارة في حالة تحرش الأستاذ بها، إصرار الإدارة على تقديم الدليل، ورفض عزيزة الموضوع لرغبة الأستاذ كان سببا في تكرارها السنة بسبب منحها نقطة دنيا من قبل الأستاذ المحتر.

معاناة نفسية

غادرت لبنى فصول الجامعة بغاض، وهي تحمل في مخيلتها ذكريات سوداء عن أهل العلم والمعرفة، فهي لم تنه بحث الإجازة الذي تأملت تحضره بسبب تعرضها للابتزاز الجنسي من أستاذها، وكانت طالبة جنيبة وجذابة، وكانت مطلوعة في براستها، ومواقفة على الحضور ومحفظة ومجدة، وكان يضرب بها المثل في صفوف الطالبات لما تنصير به من حسن الخلق وجمال الخلق وحسن الإبداع والامتنان، كان طموحها هو الحصول على الدكتوراة والتدريس بالجامعة، غير أن كل أصلاها أجهضت بسبب اقلية أساتذتها الشرف الذي كان يسعى حافدا لإقناعها بإقامة علاقة معه، كان يقابل رفضها بالأميالة أحيانا وبالتهديد قارة أخرى، صنعت وصنعت ولم تخف أسرتها.

طلبت منه تأخير طلبه إلى حين إنهاء بحث



طلبت عزيزة من الأستاذ أن

يمنحها وقتا للتفكير، وقالت

إن طلبه مقبول، وأصرت

عليه أن يتم امتحانه لها

ويمنحها النقطة المناسبة،

فأجابها بأنها هي التي

ستكتب النقطة التي

تريد بيديها عندما تأتي

عنده إلى المنزل



محتد الطلبة عادة في تكوين صورة نمطية عن كل أستاذ وتقبل ملامحها إلى رصائلهم، إذ بمجرد ما يتقبل الطالب إلى المسقوي الجواني، يسال الذين سيقيمون عن الأستاذ الذي سيرسه المادة القلائية، كيف يتصرف؟ هل يدرس جيدا؟ وغيرها من الأسئلة التي تكون حديث مجالس الطلبة عموما.

ومن بين ما يعرفه الطلبة أيضا عن الأستاذ قفرت الطالبات، هل يقضتن على الذكورة أم يعنن الجميع سوانسة هل هو مستبد أم لبي في التفتيش كل هذا كقيل بان يجعل الطالبة تأخذ الاحتياطات اللازمة فلا تفسد نفسها لأي ابتزاز جنسي من قبل الأستاذ إذا كانت من اللواتي يرفضن هذه السلوكات الفجة التي يدرس وتكونها بمختلف جامعات المغرب، ولكل أستاذ قصة ورواية مع الطالبات منهم من لا يهدأ له بال حتى ترعى الطالبة بين أعضائه، ومنهم من يجد المناقشة سلاحا في يد الطالبة التي ترفض المساواة والوضوح وأن كلهم ذلك اتعلمها عن الدراسة.

أسئلة خارج السياق

عنات عزيزة بما فيه الكفاية لامتحانات الشفوية، ألعبا أنتظاري دورها مع الطلبة لاجتياح امتحان ملية من المواد بإحدى الكليات بالرباط، فطلعت من أحد الطلبة أن يسمح لها بالدخول قبله إلى قاعة الامتحان، فكان لها ذلك، كان الجو حارا، فلما عثت بين يدي الأستاذ طلب منها اقتطاع دورها إلى النهاية حتى تكون الفرصة مواتية لغرضه، ألحت عزيزة عليه في أن يمنحها لأنها متعبة وتريد الانصراف، لكنه رفض قائلا لها: «الم تلمعري بالحرارة الم تنكبي أنك توتبين ملابس سميكة» فصحت وانصرفت.

عندما انتهى الأستاذ من اختبار الطلبة الموجودين أمام باب القاعة، دخلت عزيزة من جديد، طلب منها الجلوس، وسألها سؤال عاما ويستعاط حول علم الإجرام، فكان الجواب جيدا، ليسألها عن هوائياتها وعن مدى استخدامها لربط علاقة معه، فخرها إياها بحضورها على أعلى تلمة، فقبرت عزيزة عن رفضها، مخبرة إياه أنها ليست فتاة سهلة الكمال، فحاول إقناعها بكل الأساليب، فحاولت أن تلجا إلى حيلة لعلها تفلح في تيل نقطة جيدة.

إشكال الدليل

طلبت عزيزة من الأستاذ أن يمنحها وقتا للتفكير، وقالت إن طلبه مقبول، وأصرت عليه أن يتم امتحانه لها ويمنحها النقطة المناسبة، فأجابها بأنها هي التي ستكتب النقطة التي تريد بيديها عندما تأتي إلى المنزل. ألحقت عزيزة أن حيلها لن تجدي نفعا وأنه يصر على مرافقتها له للبيت، فما كان منها إلا أن توجهت إلى الإدارة لتقديم شكائها في الموضوع وتطالب بإتصافها، لكنها قوبلت بموقف الإدارة الذي وصفته بالمتخالف، وهو طلبها مينا على ادعائها، فأخبرت المسؤولين أنها كانت لوحدها مع الأستاذ وليس هناك شهود.

المساء

الصفحة : ملف

التي يمتلكها. سلطة الأستاذ الذي يترك له القائمون مجالاً واسعاً من السلطة التقديرية التي يستطيع بها تحطيم مستقبل أي من طلبة بجرة قلم، والسلطة التقابلية التي يستطيع بها إلجام أقواء من يتربص به من زملائه، وسلطة الأستاذ الباحث الذي لم تكن الكلية تستطيع المخلي عنه لأنه يمتلكها في الندوات والندوات وبعد واجهة من واجهاتها.

حين حكمت سهام لزملائها ما حصل معها رفضت مساعدتهم أي الحديث في الموضوع مع أي كان. كانت تقول إن هذا سيغدر الأمر أكثر، لأنها لم تكن تتوكل على مستوى أكاديمي متين، ولأنها إذا رغبت في تعقيد الأمور وسارت في منحنى تصعيدي غير متوقع، لأن طوق نجاحه أنه سيمتدحها أمام أي كان من الأساتذة وستثبت هواله مستواها وبالتالي استحقاقها للرسوب.

رفضت الخضوع للأستاذ فرفضت

بإحدى قليات العاصمة الاقتصادية عانت تدرس فاطمة طالبة على الفر من الجمال، تعرضت بدورها للاحتزاز الجنسي، يوم الامتحان الشفوي.

خرجت فاطمة من القاعة، بعدما قضت فيها فترة طويلة، وكان أول أمر قامت به، بعدما وجدت في وجهها حشداً من الطلبة يستفسرونها عن الحضور الذي سألها فيه الأستاذ أجهت بالمكاء، الجميع فهم طبعاً أنها رست والقضوا من حولها عملاً مغلوفاً «بطل مساعدة بأخرى»، لكن مقربيه الذين تمكنوا بمواساتها، علموا أن الأستاذ لم يكن يسألها في أي محور، بل قل طوال الوقت يحاسبها على «تكررها عليه»، «وهناك» والتفاهة والتفاهة، وقال متكرراً بأنها لا تساوي شيئاً وإذا سألها في المقرر فلن تجيب لأنها «ماتت» ديالت الغريبة، لكنها نجحت فيما غلبت فيه سهام واستلمت الأستاذ.

الشار لا يترار

إذا كانت بعض الطالبات يفضلن الصمت والبهانة لمواجهة الاحتزاز الجنسي للأستاذة، فإن أخريات لا يجرن أي وسيلة لرد الصاع صاعين سوى الصفع أو اللطم، فكم من طالبة تارت في وجه أستاذتها فالتصت لنفسها منه ولم تهتم بالعواقب التي تنتقلها.

كثرت أنقادي نظرات استاذي المشرف التي تخترقني كلما التقيته لأنفاسي معه يشروعي في الإعلاميات، ليجدا في سؤالني عن أحوالي وهو الباتي وأين أحب أن أقضي العطلة فكانت أجيبه عن أسئلته، وبدأ يحدني عن مشاكله العائلية مع زوجته وأطفاله، ويمسحني بعدم الضمير في الزواج، وهكذا يبدأ في أحاديث جاثية لا تمت لموضوع اللقاء بصله، تقول سعاد ذات الـ 24 سنة وهي تتذكر مرحلة وصفها بالمتعة والصعبة في آن واحد.

من عادة سعاد ارتداء ملابس مكشورة وشعرها، وذات يوم حدث ما لم يكن في الحسبان، عندما دخلت إلى مكتب الأستاذ ليراجع معها مشروعها، فالتق باب المكتب، وحاولت تقبيلها بالقوة، فما كان منها إلا أن تشبثت في وجهه انقارها الطويلة بخلفة فحويها في، وخرجت مسرعة وهي ترتعش، قدخلت مكتبها وصمتت.

لم يكن حقد سعاد سيلاً، فأستاذ اعتذر لها عما بدر منه، وأخبرها أنه لم يملك نفسه أمامها، ووعدها بأن لا يكرر فعلته، وهذا ما حصل بالضبط كما لم يقم بالانقاص منها، بل منحها النقطة التي تستحقها فحصدت على تسهاته نهاية تخرجه لتدخل بعدها سوق العمل.

[illegible]

فاطمة مغناوي: قانون مناهضة العنف ضد النساء كضيق بالتصدي للإستقرار الجنسي للمهاجرات



طائفة من طائفة

والفقيات وتنافس كل أشكال العنف ضدها بما فيها الفحش الجنسي في كل الفضاءات والأماكن، بما فيها قضاء الجامعة ولا يحفل تطويق هذه القنطرة بالصعق في الوقت الذي تطلعا في المغرب أشواقا مهمة في مجال تخفيض العنف، تلك المنابر التي تحبب الوطنية لمخاضة العنف، وتضاللت الجرحى النسائية من أجل قانون سبق التشاور ببلائه بين وزارة التغطية والجمعيات النسائية وتطرح معالجة إقرانه إلى الوجود، خاصة أننا نجد أنفسنا أمام نقاشي هذه الظاهرة على أشكالها.

ويبقى عدم تكريس الإثبات من الحقائق فيها هناك أسئلة كثيرة. يشككون الأغلبية، وإذا كانت هناك فئة تمارس الإغتراب والتحرش الجنسي على الطالبات، فلا ينبغي أن تغفل من العقاب.

على البيان تعرضي للأشراق الجنسي
بالحافاندا وكيف تعاملت الجمعية مع
هذه الحالات:

■ ثم تستقبل الجمعية حالات كثيرة لطالبات تعرضن للتحرش الجنسي، ومن خلال الصالات التي يديرها فريق النجدة لمساعدة الضحايا يعطى العنف بالرباط فقط استيعاباً سنوياً طالت في الموضوع، لكنني لم يعن لتابعة الملف، وربما عدل عن تقديم شكاية في الموضوع خوفاً من الضميمة كما يتصورون، وبهذه المناسبة ندعو الطالبات ضحايا التحرش الجنسي إلى عدم التردد في تقديم شكايات كلها تعرضن لأي

- تعرض بعض الطائرات للتعرض
الجنسي داخل الجامعات. كيف تتغلبون
على هذه المشكلة؟

■ هذه الظاهرة ليست جديدة
أو وليدة الحاضر بل كنا دائما في
الأوساط الجامعية نسمع عن حالات
طلعات تعرض للحرش من طرف
الامتياز غير أن هذا الحديث لم
يكن يتجاوز الحرم الجامعي، وظل
ملتصرا على الأوساط الطلابية، ولا
تعمل الأسرة بما يقع لانفتاح إلا في
حالة نادرة جداً ومن بين الدوافع
التي كانت تدفع الطالب إلى التكتم
عن هذا الحرش هو من جهة الخوف
من انتقام الأساتذة منها أثناء
الانقطة في نهاية السبعة الدراسية،
ومن جهة أخرى عدم وجود لجان
أو جمعيات حقوقية أو تضامنية
التي تقوم بإبلاغ من أجل الصيانة،
ويعلمون أن هذه الوحشة والتهمين
للإنتاجات تنسم عادة بمجموعة
من الضغوط النفسية خاصة
أثناء الإستعداد للإمتحانات التي
تدفع بعض الطالبات إلى الصمت
ومحاولة الخروج بأقل الخسائر
الممكنة من الجامعة.

وغالبا ما كان الابتزاز الجنسي
أو غيره يتم حسب قول الطالبات
من قبل بعض الأساتذة المشرفين على
سحوت نهاية الرحلة الجامعية.

ولا بد من الإشارة إلى أن كل هذه المقامسات كانت دائما تدخل ضمن الطقوسات التي لا ينبغي الحديث عنها ولا إضارة الجدل ضانها، والغريب أن هذه الفكرة لا زالت سائدة في وقتنا الحالي حيث أصبحت الصفات الفسادية والحقوقية تدل على عن حقوق النساء

بالمقاومة أو المصنع أو كانت صارة
في الشارع أو داخل المنزل.
فالمصمت عن كل هذا يجعل
مثل هذه الطواغيت تتفالق يومًا عن
يوم دون أن يتم الانتقام إليها أو
التصدي لها بكل الوسائل المتاحة.
والمرحوض نظم حملات تحسينية
والجامعات والوحدات التعليمية
عن أشكال العنف واليات مناهضته
دون أن ننسى الدور الهام الذي
يجب أن تقوم به وسائل الإعلام

إعترافاً أو ملجأً إلى الصعوبات من أجل الدفاع عنهنّ وفصح كلّ الممارسات التي قصص كرامتهنّ. فبالغربي هناك قضايا توفّرنا الجمعيات الحقوقية والنسائية بهدف التوعية والتأسيس بعواقب التحرش والاستغلال الجنسي على نفسية المرأة، كما تشكل هذه القضايا مكاناً للعوي يكل أشكال العنف المعاصر على المرأة سواء كانت تدرس بالجامعة أو تعمل

مذه الشارة؟

■ نعلم جميعاً أن دور الأسرة كبير من أجل تجميع وتوعية الفتيات لعدم السقوط في فخ الابتزاز الجنسي، ولن يأتي ذلك إلا عبر الحوار الدائم والفتش العميق بين الطالبة ووالديها قصد تحصينها من كل المشاكل التي قد تنشأ عن رزوخها لكل ابتزاز من هذا النوع، ومن شأن هذا الحوار أن يخلق علاقات جديدة وشافة بين كل مكونات الأسرة.

- ما رأيكم في الإجراءات التي تقدم بها إدارة الجامعات في حالة وجود شكايات من هذا النوع؟

■ هذا السؤال من الصعب الإجابة عليه في غياب معطيات محددة ووقفة نعرف أن المجتمع يتحدث عن الإدارة وبورصاً في التصدي لخلق هذه السلوكيات، لكن عموماً ينبغي تكسير جدار الصمت حول هذا الظاهر، وأن لا نبقى مكتوفين الأيدي أمام ظاهرة تشوه صورة الفضاءات الجامعية.

وإن مقتل طالبة باكوباس استغرتنا جميعاً وبهذه المناسبة نستذكر ما حدث، ندعو القضاء المغربي إلى إنصاف أسرة الضحية هذا الحدث يماثلنا جميعاً سواء كنا إدارة أو جمعيات المجتمع المدني أو سياسيين أو مثقفين، نعلم أن الأستاذ الذي من المفروض أن يكون قوة محفزة به لا ينبغي له أن مشغول إلى معنك مهذب السلامة النفسية والبدنية للطالبة التي من المفروض أن تكون بالنسبة لها هو المربي والنموذج الأبل.

بمصادرة مسببة في التضرع أو خلق مراكز استماع داخل الجامعات، ليس كذلك؟

■ يمكن الاعتماد في نظري على الاقتصاد الوطني فكلية المغرب كإطار اعتباره أساسياً للعمل على هذا الملف والدفاع عن تراهة الطالبات عبر إقامة مثل هذه المواضيع وعلى الطالبات تنظيم أنفسهن داخل هذا الإطار لإثارة هذه الظاهرة والتشبيك مع الجمعيات النسائية والمراكز التي تعمل في مجال مناهضة العنف ضد النساء، حتى لا نسيطر في تعريض الصمت واعتبارها طابوقاً أو مسألة شخصية تؤدي أحياناً إلى انعكاسات خطيرة كما وقع لبعض الطالبات.

ولخصياً أعرف طالبات لم يتمن تعليمهن وتركبن الدراسة لأنهن رفضن المساومة والرضوخ لرغبات بعض الأساتذة، وعندما لجأن إلى الإدارة وقتها طلب منهن التقليل على صحة القولهن.

- إلى أي حد يحمي القانون المغربي الطالبة من الابتزاز الجنسي بالجامعة؟

■ لقد الآن لم يخرج بعد القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء ويبدو من خلال تنامي العنف أن ضروجه أصبح مطلباً ملحاً. على أن نخضع كما سبق نقاش ذلك كل ما يتعلق بالوقاية كما هو الشأن بالنسبة للقانون الإسباني، بالإضافة إلى الجانب العلاجي والتجريبي.

- كيف ترون دور الأسرة للحد من



استقبلنا ست طالبات في الموضوع لكنهن لم يعدن لتابعة الملف، وربما عدلن عن تقديم شكاية في الموضوع خوفاً من الفضيحة كما يتصورن



للتحسيس بخطورة الظاهرة.

وللإشارة فقد استقبلنا حالات لنساء يعانين من الخيانة الزوجية، وتبين أنهن زوجات لبعض الأساتذة الجامعيين، مما جعلنا نؤكد مما يقع أحياناً للطالبات داخل المؤسسات الجامعية وقد تكون بعض الطالبات طرفاً فاعلاً في هذه الخيانة.

في غداً إحصائيات وفروسة في الموضوع لا يمكننا الحديث عن ظاهرة حقيقية بكل مقومات الظاهرة.

- وإلى جانب الجمعيات يمكن القيام

هدم أسوار المدارس ! قرار متسرع وغير مناسب

قال السيد وزير التربية الوطنية:

« اتخذنا قرار هدم أسوار المدارس لتصبح فضاءات مفتوحة على المجتمع، فإذا كان المجتمع المغربي غير قادر على حماية المدارس، فلن نحفيها عن الأسوار »
الجمعة 28 شتنبر 2009-09-28

القول بهدم الأسوار مستساغ في مستوى المجاز، حيث يعني تكليف التواصل بين المدرسة

ومحيطها الاجتماعي، أما وقد جاء في كلام الوزير ما يفيد أنه يريد إزالة الجدران التي يحتلها وزراء الأطفال والمعلمين والعلمون والأساتذة لتصبح ممرا للعبيرين وماوى للمتشردين، ولرؤية للضريح، فقد برهن، مع كل الاحترام، عن عدم معرفة بالواقع المغربي.

استفسرنا في أن السؤال عن شرعائه في هذا القرار المقتضين في ضمير المجتمع بناء في قوله: « اتخذنا قرارا ».

هل استشار المعلمين والمعلمين الذين عاثوا الأمرين من غياب الأسوار.

فاستجيبوا بالإيماء قلم بخصر، أو حضر مرة واحدة بعد فوات الأوان.

هل استشار جمعيات آباء وأولياء التلاميذ الذين تحولوا إلى مسؤولين من أجل جمع صدقات المحسنين لإنهاء الكثير من تلك الأسوار بعد أن وضعت الوزارة الأقسام في العراء والتضرقت.

هل استشار الجماعات المحلية عن استعدادها للحلول محل الأسوار، وهي التي طالما اعتذرت بعدم توفر الإمكانيات، أو توارت وراء عدم الاختصاص؟

هل استشار مصالح الأمن والدرك عن ثوقها على الإمكانات البشرية والمادية للحضور الدائم للقيام مقام الأسوار في مجتمع وصل فيه التسبب وانعدام الأمن إلى درجة صار الشغل الشاغل للناس فيها هو مضاعفة الحديد على الأبواب والفواقد من الطابق الأرضي إلى الطابق الثالث.

تخيل الأمن الذي يحس به المواطن وهو يضع الحديد القليل على نوافذه في الطابق الثالث، ثم بجولة ليحيى القضيعة، بغاس لثرى الحديد معلقا في السماء، ولا تقترب من حي «الرديلة» فقد يقوץ بك أهال المطوق بهم في واضحة النهار. وعن الفتاوى الجديدة الدالة على عدم الشعور بالأمن شروع بعض السكان، ومنهم العبد الضعيف، في إضافة أبواب حديدية إلى البوابات الخشبية الجميلة التي خلقت أذن المغاربة على مدار التاريخ، حتى فني عصر السمية.

إنني لا أسأل سيادته من فراخ، بل عن تجربة ومعاناة كأي حضر دائما في جمعيات الآباء، وكمرجل تعليم خبر المهنة من أعلاها إلى أسفلها. خذ مثلا:



السيد
الوزير

مدرسة ليرك الجرايطين بغاس آخرتها الوزارة كاتسام جاهدة عارية كما ولدتها أهدا، أنزلتها في العراء كما يغزل أبناء السلاج. « لا مام ولا شجر، كما قال الحبيبة لا تنقصها الأسوار فقط، كما تتخيل سيادته الآن، بل حتى الجرايطين غير موجودة، وكيف تكون الجرايطين بدون ماء الناس يمدون بين الأقاصي والصفايك يطلون على المعلمين ويعاكسونهم لا شرطة ولا برك ولا جماعة ولا نهاية صمت لتجدة أولئك التلاميذ والمعلمين، ووضع العبد كله على جمعية الآباء وبعض المعلمين المتزعمين سياسيا، فهؤلاء هم الذين ضحكوا وتسوقوا عند المقاولين ولبرهم من المحسنين ليجمعوا كمية من الرمل والطوب وبدأ السور فيتكون شبرا شقير. أسأل هؤلاء فهم أصحاب الحق في إلقاء الأسوار أو زوالها، وليس الجالسون في المقاب لنخلة والقاتل المحروسة بالمنطقة الخضراء بالرياء إذا كان لديك ما تنفقه في إزالة الأسوار فانفقه في بناء تلك المدرسة بما تتطلبه الشروط البيئية لغاس بدل البناء الجاهز الشعبي بالبناء القصصيري الذي يتحول إلى جيف صيفا وقر شتاء.

وطاك مثلا آخر، من القضايا العاجلة التي طرحت علينا في مكتب جمعية آباء إعدادية أين البناء، بنقش المنطقة وفي نفس التاريخ، ضرورة التوقيع من علو السور القاسم، لماذا لأن صغائك المنطقة وجماعات من المتحررين القادمين من ليرك وعيونات الحجاج، يقتلون السور طوال الوقت، يحلسون بوقه ويشاكسون التلميذات أثناء حصص الرياضة، ومن اقترب منهم رجموه بالحجارة، وشرّفع السور بعد عملية استبداء من الشرعات المجاورة للمدرسة في الحي الصناعي. طالبا برات بوقوف شرطي بباب الإعدادية المظلم في فصل الشتاء نظرد المتحررين المتريصين بالتلميذات والتلميذات بدون جدوى.

لعلك لا تعلم أن الأسوار على علوها لم تعد تقني، ولذلك يلجأ الحراس في كثير من المؤسسات، إن لم نكل عنها، إلى إطلاق كلاب شرسة يصحون خروج العاملين بالمؤسسة، خاصة إذا كان المنبر يسكن هناك. أما قولك بأن المجتمع هو الكفيل بحماية المدرسة وليس الأسوار فكلام يوقع قائله نفسه في الخطأ، لأنه يجعله ينسى أن المجتمع هو الذي أنتج الأسوار ويؤلف الكلاب، فجمعية الآباء هي مسئلة المجتمع وقد اقتنعت بالمعوس الأجل غير الأسوار وأسماءهون على سحر المؤسسات من حراس وحواش عاصين وعبراء هم الذين طالبوا بالأسوار في حال تجاهلها من طرف المجهزين لخطب ما.

المجتمع ليس شبيبا نصنعه في خيالنا... يكلي الآن فتح الأبواب في أوقات العمل وفتح العقول والقلوب لقلل الخير.

إكراهات التعويض عن الحوادث المدرسية

من التلاميذ التي تتعرض لحوادث النقل وما تشكله هاته الحوادث من مأساة لأهل الضحايا.

ومن ثم وجب وضع استراتيجية هادفة إلى التحسيس بمخاطر الطريق بشكل منتظم عوض المناسبات التي تطوع هذا الملف خاصة على مستوى العالم القروي والذي يعاني تباعد الطرقات النائية لمجموعة المدارس الواحدة أو الموزعة وذلك عبر إرساء مجموعة من الدعامات وفي مقدمتها دعم النقل المدرسي والأختراطة الجاد في تشجيعه من طرف المجالس الجماعية والفاعلين الجمعويين وذلك المحسنين وذلك بالموازاة مع الجهودات القيمة والغبيلة التي تبذلها وزارة التربية الوطنية بهذا الخصوص والتي أطلقت قاطرها منذ الموسم الدراسي 2004-2005 عبر تخصيص حافلات للنقل المدرسي العمومي الخاص بالعالم القروي والذي جعل من تشجيع الفئدة القروية على التدرس أهم أهدافه.

إن التوقف الملى والدراسة المتأنية لبيود التغيير المنظم لشروط التعويض عن الحوادث المدرسية يوضي بضرورة التعديل

إلى إقامة الدليل على إخلاء مسؤوليته من الفعل أو الأفعال المرتكبة.

وعلى الرغم من أن الظهير المؤرخ بتاريخ 16 شوال 1361 الموافق لـ 26 أكتوبر 1942 حدد بشكل دقيق شروط الاستفادة من الضمانات المخولة للتلاميذ ضحايا الحوادث المدرسية التي تقع داخل المؤسسات التعليمية وكذا الخرجات التثقيفية والتظاهرات الرياضية والأنشطة التربوية الموزعة للبرامج التعليمية والتي يكون التلاميذ خلالها في عهدة الملقين بالحراسة من أساتذة وأطر إدارية مكلفة بنهائهم المهام داخل المؤسسات التعليمية أو في عهدة المؤطرين والمرافقين للتلاميذ خلال التظاهرات الرياضية والثقافية والخرجات الاستطلاعية والتثقيفية، إلا أنه أغفل حوادث النقل والتي ارتفعت نسبة التلاميذ ضحاياها بشكل لافت للافتباه، حيث إن بنود الظهير تسقني هاته الفئة من التلاميذ الذين يعرضون لحوادث ترتبط بمسار تنقلهم بين سكناتهم والمؤسسات التعليمية التي يدرسون بها، وفي هذا الشأن لابد من التنبيه إلى ضرورة تسليط الأضواء على هاته الفئة

كثيرا ما يقف المرء مشدوها أمام المعضلة التي تتكبدتها عدة أسر ضاقت الأقدار أن يتعرض أبنائها المتدربون لحوادث مدرسية مقلقة عاهات مستديرة أو إصابات بليغة، وفي أحسن الأحوال تكون الأمور هينة بحيث يتجاوز التلميذ معجته بعد تماثله للشفاء وهذه الحوادث تختلف مسبباتها من تقصير في أداء دور الحراسة المخولة إلى الملقين بها خلال فترات الاستراحة ومراقبة دخول التلاميذ إلى المؤسسات التعليمية وخروجهم منها، وكذا اشتراء وتقدم بنات المؤسسات وتجهيزاتها وصولا إلى ما يمكن اعتباره الضغب الذي يعكسه التلاميذ فيما بينهم من تذايق وقراشق في بعض الأحيان بانباء مضررة وصولا إلى نوع آخر من الحوادث المدرسية والمتعلقة أساسا بمظاهر العنف التي أضحت تخلق محيط المؤسسات التعليمية من دون أن تنسى حوادث التعنيف المتارس من طرف بعض الأساتذة في حق تلامذتهم، والذي تتفعل ضلوه في كثير من الأحيان إلى زهات المتاحم وينتقل الأستاذ من دور التلقين وإقامة الحجة على مواده المدرسية



جمال البخياوي
مطابق لوزيرة التربية

طرف الهيئة الطبية المركزية المختصة ضمن أعضاء اللجنة الخاصة بيزيد من صعوبة عمل اللجنة في إنصاف التلاميذ ومنحهم التعويضات المستحقة حسب الصلاحيات التي التي يؤتمد ضرورة اعتماد صيغة موحدة ومقاربة تشاورية على مستوى اللجان الطبية الإقليمية والتي من المبرور أن تستند هاته الصيغة الموحدة عبر برنامج تعاوني بين المصالح المعنية بوزارة الصحة والمصالح المعنية بوزارة التربية الوطنية، خاصة إذا علمنا أن الاتفاقية الإطار الموقعة لوزيرة التعاون بين القطاعين العام والخاص، والتي تنص على ضرورة توفير بيئة آمنة للتلاميذ، وضرورة تفعيل آليات

وإعادة الصياغة لضماناته بما يتواءم مع المستجدات التعليمية، والتطورات التي يعرفها المجال التربوي، فبالإضافة إلى عدم تحديد الأجال القانونية لصلاحيات الملقين وسقوطها في التقادم أي بمعنى التوافق حول المجال الزمني لاستقبال الملفات في إطار قانوني منظم وصرح، هناك مشكل غياب سلم البعان الاستدلالي المتوافق عليه لدراسة الملفات الطبية الخاصة بالحوادث المدرسية باعتبارها العنصر الأساس لقياس مدى خطورة وحدة الحادث، القول إن غياب هذا السلم البعاني الاستدلالي يجعل من عمل اللجنة الخاصة بالملفات بالتتبع والتقوير بشأن الملفات على المستوى المركزي، عملا تكلفه عدة صعوبات من حيث غياب التدقيق في التقارير والمعطيات المصدرة لطبيعة الإصابات في كثير من الملفات والمبالغة في تضخيم بعض المعطيات ناهيك عن التناقضات والتباينات المرتبطة بموازين صياغة القلامي ضحايا الحوادث المدرسية وتناقضات مرتبطة بالثبات الضمنية للمصابين، كما أن عدم إمكانية المعالجة المباشرة لبعض الحالات المستعصية من

يتبع

Revue de presse

Lundi 12 octobre 2009

Numéro : 2777

SOMMAIRE

Entretien avec Mr le Ministre de l'éducationp. 1-4

P.U: Le plan d'action de l'université Mohamed Vp-5

Division de la communication -Service de presse

Ministre de l'Éducation Nationale et de l'Enseignement Supérieur de la Formation des cadres et de la Recherche Scientifique
Bab roush – Rabat * tél : 037-68-72-52 *fax : 037-68-72-55

ENTRETIEN AVEC AHMED AKHCHICHINE

L'alpha et l'oméga de la réforme et le pari sur la confiance

**Le ministre
de l'Education
nationale détaille
le plan d'urgence
version universitaire.**

Le programme d'urgence, « ce n'est pas seulement une batterie de mesures et de moyens. C'est avant tout une démarche fondée sur une philosophie au cœur de toute réforme, il y a d'abord les acteurs, les enseignants et le personnel des universités qui s'approprient la démarche et la déclinent. Je veux montrer par là toute l'importance des ressources humaines, ce capital immatériel inestimable. Il y a ensuite trois principes majeurs : l'autonomie, la professionnalisation et la contractualisation. » C'est ainsi qu'Ahmed Akhchichine résume le programme d'urgence pour le développement de l'université marocaine qu'il décline dans l'entretien publié dans notre supplément Ressources humaines et qui constitue un véritable décryptage. Un décryptage qui intéresse la communauté des enseignants, des étudiants mais pas seulement car le futur de l'université, à cause de ses enjeux stratégiques, interpelle

tous les acteurs, chefs d'entreprise, acteurs politiques, parents... Quelles sont les propositions du ministre aux universités qui en devenant autonomes seront des acteurs économiques et sociaux à part entière, qui pourront qualifier les étudiants en les préparant à leur insertion professionnelle ? La communauté universitaire désormais dotée d'une feuille de route, de moyens et de tableaux de bord pourra-t-elle relever ce défi complexe difficile à la mesure d'immenses attentes ? Au-delà du pilotage des établissements, les universités pourront-elles reconquérir leur légitimité et leur place dans la société ? Comment s'est déroulée la construction de ce projet ? Comment fonctionneront les pôles d'enseignement supérieur ? Autant de questions clefs posées au ministre en charge de ce dossier qui met l'accent sur le vrai capital de l'université, à savoir ses enseignants, son personnel administratif et technique dont le rôle est revalorisé, pour les aider à renforcer leurs capacités et relever le défi. En filigrane de l'entretien, il y a une préoccupation récurrente, celle de la faible « adéquation entre les besoins de l'économie et la

formation des universités », le taux d'insertion ne concernant qu'un diplômé sur quatre. Cela pose, souligne M. Akhchichine le problème de « l'adaptation des filières de formation, la capacité à territorialiser et à suivre les évolutions de chacun des secteurs et de répondre aux besoins des stratégies nationales et des grands chantiers lancés à travers le plan Azur, le plan Vert, l'INDH, le plan Haïloutis qui ensemble définissent une vision et se traduisent en besoins au niveau des Ressources humaines et des compétences ». Au-delà, il y a la mondialisation de la société du savoir qui interpelle nos universités et instituts dans leur capacité à produire, à valoriser, à innover, à inventer. L'une des réponses apportées est celle de l'agrégation et de la mutualisation des ressources par la création de grands pôles universitaires plus compétitifs. Le premier pôle d'enseignement et de recherche sur la ville de Rabat a été présenté au Souverain à Agadir par Tayeb Chiklil et Abdelatif Boutaleb qui nous présentera le projet dans nos prochaines éditions. ■

Farida Moha



UNIVERSITÉ MAROCAINE

«Autonomie, professionnalisation et contractualisation sont l'alpha et l'oméga de la réforme»

ENTRETIEN • AHMED AKHCHICHINE, ministre de l'Éducation nationale, de l'Enseignement supérieur, de la Formation des cadres et de la recherche scientifique

PROPOS RECUEILLIS PAR FARIDA MOHA

Le développement de l'université marocaine est érigé en priorité nationale.

Un plan d'urgence 2009-2012 vient d'être lancé par Sa Majesté le Roi qui a présidé la signature de dix-sept contrats dotés d'une enveloppe budgétaire de près de 12,6 MMDH.

Eclairages d'Ahmed Akhchichine.

LE MATIN-EMPLOI : Il y a quelques mois, l'Université Mohammed V Agdal a fêté le cinquantenaire de la première université moderne du Maroc. Que représente aujourd'hui l'enseignement supérieur ?

AHMED AKHCHICHINE : Le système universitaire toutes filières confondues accueille près de 340.000 étudiants et assure la diplomation de 42.000 lauréats qui se forment et évoluent au sein de 15 universités, qui regroupent 320 établissements, 6 instituts de recherche et 49 centres d'études doctorales. On compte d'autre part 19 cités universitaires qui accueillent 38.000 résidents dont 60% de filles.

Le Conseil supérieur de l'enseignement a produit en 2008 un rapport sur l'état de l'école marocaine qui retrace l'historique de l'école mais aussi un diagnostic précis sur l'état de l'enseignement supérieur au Maroc et des défis que celui-ci doit relever. Quels sont les défis sur lesquels vous avez travaillé ?

Ces défis sont multiples au moment où la société du savoir et de la connaissance s'accélère au niveau international. J'en ai retenu trois, le premier est relatif à la faiblesse des rendements internes et externes illustrés par le taux d'aban-

don de près de 22%, le taux de diplomation qui reste autour de 45% et une régression de la production scientifique. En 2004, nous étions en troisième position sur le plan africain aujourd'hui, nous sommes en sixième position. Le deuxième défi, c'est l'inadéquation entre les besoins de l'économie et la formation des universités comme en témoigne le taux d'insertion qui ne concerne qu'un diplômé sur quatre et qui pose le problème de l'adaptation des filières de formation, la capacité à territorialiser et à suivre les évolutions de chacun des secteurs. Il y a également la nécessité de répondre aux besoins de nos stratégies nationales et des grands chantiers lancés à travers le Plan Azur, le Plan vert, l'INDH, le plan Halleutis qui ensemble définissent une vision et se traduisent en besoins au niveau des Ressources humaines et des compétences. Dans la hiérarchie des défis, je n'oublierai pas celui lié à la mondialisation des espaces de formation et de recherche. Les espaces de formation reposent de plus en plus sur la mobilité et beaucoup d'acteurs et de formateurs interviennent dans un espace international ce qui pose le problème de l'adaptation de nos structures et de nos

méthodes de travail pour être présents par rapport à ces impératifs de mondialisation et à ses contraintes. La proximité avec l'espace européen est un atout et le Maroc a intégré le principe de Bologne et ses principes en réorganisant l'architecture de la formation universitaire autour de l'architecture licence master doctorat et en mettant en place toutes les passerelles nécessaires pour faire en sorte que les liens entre l'université marocaine et l'espace européen universitaire se renforcent à travers des programmes comme celui de Tempus. Face à l'accélération de la mondialisation de la connaissance, nous sommes dans l'obligation d'être plus réactifs et une des réponses apportées c'est celle de l'agrégation et de la mutualisation des ressources par la

création de grands pôles universitaires plus compétitifs. Le premier pôle d'enseignement et de recherche sur la ville de Rabat a été présenté à Sa Majesté le Roi à Agadir par Mrs Tayeb Chkili et Abdelatif Boutaleb.

Vous avez listé l'essentiel de ces défis, quelle réponse apportez-vous pour relever ces immenses défis ?

Nous avons élaboré un programme d'urgence dûment et longuement réfléchi qui fonctionne autour de six objectifs majeurs. Le premier est relatif à l'extension de l'offre de formation et la réhabilitation de l'offre actuelle, le deuxième objectif est d'assurer la meilleure adéquation possible entre les formations développées et les besoins sectoriels, le troisième est l'amélioration du rendement interne et externe, le quatrième est l'amélioration des prestations sociales, le cinquième est le renforcement des compétences du

personnel et le dernier et néanmoins extrêmement important dans l'économie de la connaissance c'est la promotion de la recherche scientifique.

Commençons par la question des lieux et de l'espace universitaire qui témoigne de l'importance donnée au secteur. Que prévoyez-vous à ce niveau de réhabilitation des infrastructures ?

Pour accompagner la croissance de la population étudiante, la capacité d'accueil universitaire sera développée à travers l'extension des établissements existants, la construction de nouveaux établissements et l'optimisation des espaces actuels. Nous avons un objectif majeur d'ici 2012, celui de créer 112.000 places pédagogiques nouvelles. La capacité d'accueil en places physiques est actuellement de 312.260, elle devrait atteindre 424.000 places à l'horizon 2012. Il faut aussi réhabiliter l'existant, renouveler les équipements ce qui sera fait dans 97 établissements. Le dispositif d'appui social aux étudiants sera d'autre part renforcé par l'extension du réseau d'accueil des cités universitaires par un total de 15.400 lits supplémentaires à l'horizon 2012, soit un taux de croissance de 41% dont 7.000 lits en partenariat avec le privé. Il y aura également plus

de restaurants, l'offre prévue sera de 5,5 millions repas supplémentaires en 2012 soit une augmentation de 110% et une augmentation de 65% des bourses par rapport à 2008. Nous prévoyons l'octroi de 180.000 bourses à la fin du programme d'urgence en 2012.

Vous avez évoqué le problème crucial de l'adéquation entre les besoins des entreprises et du marché du travail et celui de la formation. Quelles réponses le programme d'urgence apporte-t-il ?

Dans cette perspective de mise en adéquation de l'offre de formation universitaire avec les besoins en compétence identifiée par les grands programmes de développement que j'ai cités, nous mettons l'accent sur la formation technique et professionnelle. Les effectifs des nouveaux inscrits dans les filières des sciences de l'ingénieur, technologie, commerce, gestion et sciences et techniques seront multipliés par 2 à 3. Près du quart des étudiants du cycle licence seront orientés vers les licences professionnelles et 50% des étudiants du cycle master seront orientés vers les masters spécialisés. Avec l'amélioration des rendements interne et externe du système, et si les efforts programmés sont conduits à bon escient accompagné d'apprentissage de cours de nouvelles technologies, de langues, de méthodologie du travail universitaire, nous espérons porter le taux de diplomation qui est actuellement de 45% à 70% des étudiants et le taux d'insertion qui est actuellement de 26% à 58% à l'horizon 2012-13.

Vous connaissez la phrase du sociologue Michel Crozier qui a travaillé sur le changement des entreprises et des institutions « on ne change pas la société par décret » en d'autres termes il ne suffit pas de décréter un programme d'urgence pour initier le changement. Sur quels leviers allez-vous vous appuyer ?

Nous sommes conscients des difficultés de cet immense chantier. Les acteurs essentiels pour la conduite de cette réforme sont ceux qui portent l'université, à savoir le personnel enseignant et administratif de l'université.

Tous souhaitent dans une mondialisation exacerbée ne pas être laissés de côté sur le bas de la route mais au contraire prendre eux aussi cette autoroute du savoir. La conduite du changement, nous en sommes conscients, passe par le développement de leurs compétences et un des objectifs du programme d'urgence est de disposer de ressources humaines qualifiées selon les normes et standards internationaux. Cela passe par la généralisation de la formation avec une formation pour l'ensemble des enseignants à l'étranger, soit 25% par an qui permettra une meilleure maîtrise de la pédagogie. Le personnel technique et administratif bénéficiera d'une formation continue.

Vous en avez parlé en début d'entretien, on constate une baisse au niveau de la recherche scientifique. Qu'envisagez-vous de faire dans ce domaine ?

Par rapport à cette tendance baissière de la production actuelle, nous allons mettre l'accent sur l'amélioration et la gouvernance des structures de recherche et la production scientifiques des universités. 2000 publications scientifiques par an dans des supports référencés, nous avons l'ambition d'atteindre 3500 publications, de plus de 2200 thèses et de 330 brevets vers 2012 contre 52 actuellement ce qui permettra à l'université de disposer d'un actif immatériel intéressant. L'utilisation des services de l'institut marocain de l'information scientifique et technique sera optimisée et nous espérons doubler le nombre d'articles téléchargés à travers cet institut pour passer à 540 000 articles en 2012. Dans ce sens l'engagement de l'université se fera autour de projets recherche et développement qui permettront la mise en place de plus

de 1600 projets collaboratifs avec l'entreprise. Cette dynamique de développement devrait bénéficier des compétences de nos chercheurs marocains qui vivent à l'étranger et qui se sont mobilisés dans le cadre du programme Forum International des compétences marocaines à l'étranger.

Le programme d'urgence ce n'est pas seulement une batterie de mesures et des moyens. C'est avant tout une démarche fondée sur une philosophie : au cœur de toute réforme, il y a d'abord les acteurs qui s'approprient la démarche et la déclinent, et je veux par là montrer toute l'importance des ressources humaines, ce capital immatériel inestimable qui fait « qu'il n'y a de richesses que d'hommes et de femmes ». Il y a ensuite trois principes majeurs, l'autonomie, la professionnalisation et la contractualisation. L'autonomie est un des principes fondateurs de la réforme engagée en début de décennie et c'est l'une des valeurs ajoutées majeures de la réforme. Il faut augmenter ce potentiel d'autonomie en allant plus loin dans la maîtrise que les entités devraient avoir pour se diversifier et renforcer les acteurs des outils de la décision et pour libérer les initiatives pour que l'université remplisse son rôle. Le corollaire de l'autonomie c'est la professionnalisation : l'essentiel du management de notre système universitaire vient des enseignants, il faut à travers des normes, des standards et des procédures claires que la professionnalisation devienne un critère majeur. Il y a tout un travail d'optimisation, de qualité, de gouvernance qui a été initié pour atteindre les standards à l'échelle internationale. Le corollaire de tout cela, c'est la contractualisation où chacun des acteurs doit définir ses niveaux d'intervention et ses engagements. Cela veut dire la responsabilisation des acteurs, la mise en place d'un dispositif de suivi.

Comment allez-vous concrétiser ces principes ?

Nous venons de signer devant Sa Majesté le Roi à Agadir 17 contrats pour assu-

rer le développement de l'Université. Pris globalement, ces contrats intègrent l'ensemble des objectifs que j'ai cités, pris individuellement, ils correspondent en terme d'élaboration à la logique de l'autonomie, de la professionnalisation et de la contractualisation. Ces contrats sont fondés sur des projets générés par des efforts endogènes à chacun des opérateurs. La commande a été définie de manière claire à travers les préconisations du programme d'urgence. Ce sont les équipes des universités qui ont travaillé à partir de leur connaissance des besoins et des potentiels pour la définition des projets d'établissements qui ont été agrés pour devenir des projets d'universités. Ces projets ont fait l'objet d'un ensemble d'échanges avec les équipes du ministère

et c'est l'ensemble de ce va et vient entre les équipes et les synergies qui a abouti à l'élaboration des contenus des programmes, à l'évaluation des besoins avec le ministère des Finances et à la politique de suivi que nous mettons en place. Tous les six mois, il y aura des rapports d'étape, des rapports d'évaluation annuels avant de passer au plan d'action des années qui suivent. Nous avons des engagements précis qui regroupent les objectifs fixés. Les universités s'engagent sur des chiffres précis concernant l'extension de la réhabilitation des établissements, concernant l'adéquation de la formation aux besoins sectoriels en terme de filiales à créer. L'en-

gagement se fait aussi sur des résultats en terme de rendement interne et externe, sur des programmes précis et des mesures qui concernent la valorisation de la recherche scientifique et du travail qui sera fait pour consolider et soutenir les compétences des enseignants et du personnel administratif et technique et ceci à travers une action majeure au niveau transversal qui porte sur l'amélioration de la gouvernance.

Nous avons beaucoup parlé d'autonomie, quel sera le rôle de l'autre acteur important à savoir l'Etat et que dire du norf de la guerre à savoir le financement ?

L'Etat est présent autour de trois contributions majeures, mobiliser tout d'abord ce nerf de la guerre à savoir le financement du programme qui porte autour de 12,6 milliards de DH, les 2/3 qui portent sur les besoins de financement fonctionnement et 1/3 sur les mesures d'investissements. Nous avons ensuite la création des postes budgétaires et la dotation des universités en personnel et en compétences, soit 2400 postes

budgétaires supplémentaires pour répondre au besoin d'encadrement. L'Etat s'engage à accompagner les universités dans l'adoption des mesures réglementaires requises, les textes actuels sont en cours de révision. Il y a tout un travail de modernisation du dispositif de l'arsenal juridique pour mieux assurer ce travail de mise à niveau qui est un chantier majeur de modernisation de tout notre pays.

Après de longues années de scepticisme voire de rejet de toute réforme, on assiste à un frémissement dans le monde des universités. Beaucoup veulent y croire mais beaucoup craignent que cette réforme ne soit pas portée par les acteurs eux-mêmes pour qu'ils se l'approprient et la développent. Qu'en est il réellement de cette démarche participative ?

Le rapport du Conseil supérieur de l'enseignement constitue un tournant historique dans la réflexion sur l'école marocaine non seulement pour la qualité du diagnostic et des propositions de rénovation et de réforme mais aussi par rapport à la démarche. Parmi ses recommandations majeures, le rapport a beaucoup insisté sur la nécessité de s'engager à l'avenir dans des démarches de contractualisation des engagements des uns et des autres. A travers cette démarche, nous avons com-

pris que l'une des clefs de voûte de toute possibilité de réussite de la réforme tient à la qualité du diagnostic, mais aussi aux engagements précis de chacun des acteurs qui ont fait l'objet de contrats. Les contrats que nous avons établis disent sur quoi les universités s'engagent, quand elles doivent le faire et comment le faire à savoir le timing et le mode opératoire. Nous nous sommes donnés les moyens à travers les structures d'évaluation du ministère des Universités, du ministère des Finances de savoir tous les six mois où nous en sommes, pour évaluer et introduire ensemble les réajustements nécessaires. Auparavant, lorsque l'Etat posait une commande globale, on laissait les acteurs seuls avec cette commande. L'université est aujourd'hui une institution beaucoup trop importante pour le devenir de notre pays pour la laisser fonctionner en roue libre.

Cette prise de conscience, ce sont les acteurs de l'université eux-mêmes, présidents de l'université, enseignants et personnels qui en conviennent et qui veulent mettre fin au dialogue de sourds d'antan. L'université doit avoir une visibilité, le schéma directeur nous en propose une sur 25 ans en nous donnant le grand cap et une vision sur plusieurs étapes et à partir de là l'Etat s'engage sur le financement et le suivi.



Vous avez évoqué cette conduite de changement de ce que certains ont appelé le « mammoth ». Quels sont les principes qui sous-tendent ce changement ?

Il n'y a de richesses que d'hommes et de femmes."

Face à l'accélération de la mondialisation de la connaissance, nous sommes dans l'obligation d'être plus réactifs et une des réponses apportées c'est celle de l'agrégation et de la mutualisation des ressources par la création de grands pôles universitaires plus compétitifs."

Programme d'urgence: Le plan d'action de l'université Mohammed V

► **L'université Mohammed V Souissi s'engage à réduire le taux d'abandon universitaire de 29 à 15% d'ici 2012**
► **Le système de tutorat sera généralisé aux différents établissements relevant de l'université**
► **De nouveaux licences et masters professionnels seront créés pour répondre aux besoins des entreprises.**

FATIMA ZAHRA ENNDA

Le taux d'abandon universitaire à l'université Mohammed V Souissi passera de 29 à 15% d'ici 2012. C'est l'un des principaux objectifs du plan d'action de l'université dans le cadre du programme d'urgence. L'université mènera plusieurs actions pour résoudre ce problème d'abandon des étudiants. «Nous allons faire tout un travail de restructuration et de réorganisation des licences. Il y aura un changement au niveau des programmes enseignés car nous avons trouvé qu'ils ont parmi les raisons qui expliquent l'abandon des étudiants puisqu'ils ne sont pas adaptés aux besoins du marché de l'emploi. Des modules professionnels notamment sur l'entrepreneuriat, les TIC et les méthodes de travail universitaire seront dispensés. Les modules des langues et de communication seront également réorganisés afin de permettre aux étudiants de mieux maîtriser les techniques de communication. Plusieurs nouvelles licences professionnelles et masters verront aussi le jour. Ils seront assurés par des équipes pédagogiques marocaines et étrangères.

Nous avons noué des partenariats avec des universités étrangères dans ce cadre», explique Nour Eddine Fikri Benbrahim, vice-président chargé des affaires académiques à l'université Mohammed V Souissi. Et d'ajouter «Nous tablons aussi sur l'orientation et l'accompagnement des étudiants pour réduire le taux d'abandon universitaire. Le système de tutorat sera généralisé à tous les établissements relevant de l'université. Il a été mis en place, cela fait 5

ans, au niveau de la faculté de médecine et de pharmacie de Rabat et a donné des résultats satisfaisants. L'université se chargera de la formation des tuteurs sur les techniques d'accompagnement des étudiants. Chaque tuteur aura à encadrer 20 étudiants tout au long de l'année à travers des rencontres avec eux tous ensemble mais aussi, à travers d'autres rencontres individuelles avec chaque étudiant». Autre disposition prise pour motiver les étudiants, l'attribution à partir de la rentrée universitaire prochaine, de bourses d'excellence. Un montant de 8.000 DH par an sera octroyé à près de 155 étudiants majeurs. L'université compte intervenir également au niveau de la qualification et l'amélioration des compétences des enseignants. «Nous allons organiser à partir de cette année des sessions de formation pour les nouveaux et anciens enseignants. Ils vont bénéficier également de formation à l'étranger pour améliorer leurs techniques d'enseignement et s'ouvrir aux nouvelles

techniques pédagogiques adoptées au niveau des universités internationales», assure M Fikri. La recherche scientifique aura aussi la part belle de ce plan de développement de l'université. Le pourcentage des unités de recherche accréditées par l'université passera de 10% à 50%. Le nombre de publications scientifiques sera porté d'ici 2012 à 600 publications. Le nombre des thèses de doctorat va aussi augmenter de 49 actuellement à 200 à cet horizon. «Afin de répondre au besoin des entreprises en matière de recherche scientifique, le nombre des projets de recherches appliquées, qui s'adressent à des entreprises, passera de 21 à 30 en 2012», affirme le vice-président Fikri. Un autre projet, premier du genre au Maroc, sera initié pour renforcer la recherche scientifique. Il s'agit d'un pôle de recherche et d'enseignement supérieur de Rabat PRES Rabat. Il regroupera, dans un premier temps, l'université Mohammed V de Souissi et celle de l'Agdal. Les écoles

de formation des cadres mais aussi les entreprises vont intégrer ce pôle. «L'objectif de la création de ce pôle est de fédérer les compétences et les ressources humaines de chaque composante pour renforcer le rendement de l'université surtout en matière de recherche scientifique. Ainsi, parmi les résultats attendus de ce pôle d'ici 2015, la production de plus de 2.000 publications par an dans des revues scientifiques indexées, l'organisation de plus de 10 masters en commun, la formation de plus de 1.000 docteurs par an, et le dépôt de plus de 25 brevets par an», explique le professeur Hafid Boutaleb Joutei, président de l'université Mohammed V Agdal avant d'ajouter «un comité regroupant des représentants des deux universités sera créé et se chargera de l'élaboration du plan d'action du pôle», affirme-t-il lors d'une conférence organisée jeudi dernier à Rabat pour la présentation du programme d'urgence du département de l'enseignement supérieur.

Programme d'urgence

L'ONOUSC et le CNRST sont aussi concernés

Outre les universités, le programme d'urgence du département universitaire cible aussi d'autres acteurs dans le système. Du côté de l'Office national des œuvres universitaires, sociales et culturelles (ONOUSC), il doit étendre le réseau d'accueil des cités universitaires par un total de 15.400 lits supplémentaires à l'horizon 2012, soit un taux de croissance de 41%. Le privé devra contribuer par 7.000 lits. L'octroi de bourses doit aussi bénéficier à 180.000 étudiants en 2012, soit 65% par rapport à 2008. Le Centre national pour la recherche scientifique et technique CNRST devra lui-même développer la recherche au sein de ses unités et augmenter le nombre de projets de recherche. Des contrats d'engagement ont été signés par ces différents acteurs pour l'application du plan. Des rapports sur l'avancement du travail devront être communiqués tous les six mois au ministère. Pour sa part, l'Etat s'engage à allouer un budget global de 12,6 milliards de DH pour la mise en œuvre du programme. Il créera également 2.400 postes budgétaires pour répondre aux besoins en encadrement tout au long du processus de mise en application du programme.

UNIVERSITÉ Des sous et des hommes

Le gouvernement s'engage à débloquer 12,6 milliards de dirhams pour les universités et à créer 2400 postes budgétaires sur quatre ans. A-t-il pour autant les moyens de tenir ses ambitions ?

Ahmed Akhchichine a sorti le grand jeu. Mercredi 6 octobre, lors d'une cérémonie présidée par Mohammed VI, le ministre de l'Education nationale

a annoncé que le gouvernement mobiliserait, pour le développement des universités sur les quatre années à venir, un montant de 12,6 milliards de dirhams : 8,2 milliards devraient être alloués au budget de fonctionnement (hors salaires), et 4,4 milliards mis sur le compte de l'investissement. Akhchichine ambitionne également de créer 2400 postes budgétaires pour répondre aux besoins d'encadrement des établissements du Supérieur. Certains observateurs du champ universitaire notent cependant que ce plan ambi-



Ahmed Akhchichine a présenté son nouveau plan à Mohammed VI.

DES OBSERVATEURS NOTENT QUE LE PLAN AKHCHICHINE PÊCHE PAR LE MANQUE DE PROPOSITIONS EN TERMES DE GOUVERNANCE.

tieux pèche par le manque de propositions en termes de gouvernance. A un moment où le mandat de la plupart des présidents d'université arrive à terme, aucune mesure ne semble accompagner la procédure de sélection et de nomination de ceux qui se-

ront les chevilles ouvrières de ce plan d'urgence. Rien ne garantit par ailleurs que Akhchichine, qui a réussi cette année à débloquer les crédits désirés, parviendra à ses fins les trois prochaines années. Espérons quand même. ■

SOULEIMAN BENCHEIKH

«Aujourd'hui, lorsque l'on forme un ingénieur, l'on sait très bien qu'il changera fréquemment de pays...».



Ahmed Akhchichine, ministre de l'Enseignement à *L'Economiste* du 8 octobre.

Agadir

Les 17 contrats d'Hercule

Après l'enseignement fondamental et secondaire, c'est au tour de l'enseignement universitaire de peaufiner son Plan d'urgence avec la substantielle signature à Agadir, mardi 6 octobre dernier, sous la présidence effective de S.M. le Roi Mohammed VI de 17 contrats pour le développement de l'Université marocaine nécessitant une enveloppe budgétaire de 12,6 milliards de dh. Affichant

son optimisme, Ahmed Akhouchine a rappelé que «les contrats signés entre le gouvernement et les universités traduisent les objectifs fixés par le programme d'urgence pour soutenir et développer l'université marocaine». Aux grands maux, les grands remèdes.

Les maux capitalisent les dysfonctionnements qui entravent le rendement des universités; les remèdes, ce

sont 12,6 millions de dh pour booster le secteur par la mise à niveau, l'extension des infrastructures, l'élargissement de la capacité d'accueil, la modernisation des équipements, l'amélioration de l'offre universitaire et la promotion de la recherche scientifique.

Les prestations sociales destinées aux étudiants ne seront pas en reste puisque la qualité d'accueil, d'hé-

bergement et de restauration...devront connaître aussi une nette amélioration.

Consolidation de l'autonomie, renforcement de la professionnalisation et choix de la contractualisation, tels sont les trois principes qui fondent les 17 contrats pour renforcer les valeurs de bonne gouvernance, stimuler l'excellence et satisfaire la demande du monde socio-économique.

15 universités du Maroc nécessiteront un budget de fonctionnement hors salaire équivalent à 8,2 milliards de dh et un budget d'investissement d'une valeur de 4,4 milliards de dh sur la période 2009-2012, une période qui coïncide avec la Plan d'urgence, entré en vigueur dès janvier 09 et qui connaît son 1er vrai challenge avec la rentrée scolaire 2009-2010.

N.SALLOUK

• **Ahmed Akhchichine chez le
CDS**

Le ministre de l'Education nationale sera reçu ce lundi 12 octobre au siège du groupe Attijariwafa bank à la session mensuelle du Conseil du développement et de la solidarité (CDS), une structure de réflexion qui regroupe des personnalités du monde des affaires, de l'associatif et du secteur public. Ahmed Akhchichine présentera à ses hôtes les axes détaillés du plan d'urgence de l'enseignement. La problématique de l'éducation nationale et son impact sur le développement est en effet un des axes majeurs des futurs travaux du Conseil du développement et de la solidarité.

Le plan 10.000 ingénieurs connaît des hoquets

■ Le programme accuse du retard

■ Les moyens financiers sont déficients

■ Risque de détérioration de la qualité

A un an du deadline, les failles de l'initiative 10.000 ingénieurs commencent à pointer du nez. Manque de moyens financiers et humains, sans l'effet des écoles... A coup sûr, les objectifs fixés au départ ne seront pas atteints. «C'est comme la vision 2010 pour le tourisme, si on arrive à 7.000 ingénieurs par an, ce serait déjà pas mal», dédramatise le directeur d'une école d'ingénieurs.

Envoies en fanfare par le gouverne-

ment en 2006, l'initiative 10.000 ingénieurs a été conçue pour accompagner le programme Emergence. 700 mil-

liens de DH ont été accordés aux différentes pépinières qui sont les universités, les écoles d'ingénieurs et les

d'information et d'analyse des systèmes (Eusias). L'école, qui s'est vu allouer un budget de 26 millions de DH ces 4 dernières années, a augmenté sa capacité de formation de 30% annuellement. Elle a accueilli, pour l'année en cours, 231 élèves ingénieurs, contre 182 l'an dernier. Mais il faut attendre 3 ans avant de cueillir les fruits de cette augmentation d'effectifs, indique Redouane Mabrouk, directeur de l'Eusias.

Par ailleurs, les mécanismes de recrutement n'ont pas changé. Les écoles d'ingénieurs recrutent essentiellement des élèves provenant des classes préparatoires aux grandes écoles suite au concours national commun. Elles recrutent aussi, mais à une très faible proportion (5%), suite à un concours spécifique qu'elles organisent pour les détenteurs du baccalauréat et aussi après une étude de dossier pour les détenteurs de licence.

Mais en voulant faire du volume, on risque-t-on pas de commencer à former des «sous-ingénieurs»? A cette crainte, le directeur adjoint de l'EMI répond sans se démonter: «La quantité est synonyme inévitablement de mauvaise qualité. Au contraire, à l'EMI, l'augmentation d'effectifs a même été accompagnée d'une réforme visant l'amélioration du cursus en y intégrant des modules de management et de communications. Le directeur de l'Eusias, lui, ne nie pas le risque de voir se détériorer la qualité de la formation. «De toute façon, c'est le marché qui détermine les besoins et les cursus doivent se plier à cette réalité», réplique Tahiri. Le marché a surtout besoin de diplômés aux cursus plus modestes, plus courts, capables d'être opérationnels sur des sites de production parfois isolés, voire pénibles. L'essentiel est de respecter un seuil minimal de compétence, poursuit-il. Au vu du grand volume d'investissements que le pays attire, le besoin de profils pointus dans des secteurs très spécifiques se fait sentir. Génie logiciel, sécurité des systèmes de l'information et réseaux télécoms démontrent les spécialités les plus prises dans le marché d'emploi, selon le directeur de l'Eusias.

A noter qu'en 2006, le système de formation ne produisait que 4.284 ingénieurs et assimilés, soit moins de la moitié de l'objectif visé. Avec ce potentiel, le Maroc se place loin derrière des pays à économie similaire. Soit 1,43 ingénieur pour 10.000 habitants contre 6 ingénieurs dans l'Europe de l'Est et 2,5 en Tunisie, selon les chiffres du département de l'Enseignement supérieur.

Ingénieurs et «assimilés»

LE programme s'intitule «10.000 ingénieurs et assimilés». Ces derniers sont les détenteurs de master ou de licence ou de diplôme d'écoles supérieures privées. Ceci étant, ces diplômés ne peuvent pas être assimilés à ceux d'ingénieurs qui exigent une grande sélection, une préparation spécifique, un cursus particulier et des méthodes pédagogiques adaptées», explique le directeur adjoint de l'EMI.

D'autant plus que les masters des écoles privées ne sont pas accrédités par le ministère de l'Enseignement supérieur. Selon lui, l'intégration des «assimilés» trouve sa justification dans la volonté du Maroc de se mettre au diapason des établissements internationaux quant au niveau de ses benchmarks en matière de nombre d'ingénieurs formés. Particulièrement face à des pays où la formation d'ingénieurs est assurée dans des facultés sous forme de licences et de masters.

En fait, la question du statut s'est toujours posée, même pour les étudiants venant de l'université et n'ayant pas fait de classes préparatoires. Sauraient-ils être considérés comme ingénieurs au même titre que les autres? Certains étudiants pensent, à tort ou à raison, qu'ils étaient recrutés seulement pour faire face à la hausse ponctuelle de la demande en matière d'ingénieurs.

autres établissements pour leur permettre d'élargir leurs locaux ou d'acheter des équipements. Au total, 28 établissements relevant de 13 universités participent au programme. Parmi eux, 10 écoles d'ingénieurs (EMI, Ensem, Eusias, Eism et Eusal). Y participent également 7 facultés des sciences et techniques et 11 autres facultés des sciences. Les premiers résultats restent mitigés. Certains établissements ont bien avancé, d'autres cherchant toujours leur vitesse de croisière.

L'Ecole Mohammadia des ingénieurs (EMI) a formé 919 lauréats, toutes spécialités confondues, depuis le lancement du programme. La promotion de 2009 compte 347 ingénieurs, contre 280 en 2008, avec une prédominance des filières génie civil et génie électrique.

Néanmoins, le manque de ressources financières et humaines hante les dirigeants des écoles. «Les moyens supplémentaires ont été mis à la disposition de l'établissement avec un retard notable. En outre, ces moyens mériteraient d'être plus importants en regard aux augmentations d'effectifs consenties par l'école», affirme Mohamed Tahiri, directeur adjoint de l'EMI. Ces augmentations s'élèvent à 400 étudiants et représentent, à elles seules, l'effectif d'une école d'ingénieurs de bonne dimension, poursuit-il. L'effectif global des élèves de l'EMI est passé de 900 en 2006 à près de 1.300 en 2009. Aujourd'hui, près de 460 nouveaux élèves ingénieurs intègrent l'école en première année.

Même son de cloche du côté de l'Ecole nationale supérieure

Tarik HALLI

Fausse alerte au virus A-H1N1 à Agadir

L'alerte au virus A-H1N1 vendredi 9 septembre dernier a créé la panique dans un hôtel, une clinique privée et chez les pompiers à Agadir. Le déploiement du dispositif d'alerte de l'hôpital Hassan II a certes diagnostiqué, en fin de journée, une grippe banale mais les mesures en vigueur ont montré les limites de la réactivité des autorités compétentes pour circonscrire le mal le plus tôt possible.

Tout a commencé avec M.S., un client d'origine saoudienne descendu à l'hôtel Kenzi d'Agadir. Se plaignant d'une montée subite de température

et d'un état de fièvre, il fut transporté d'urgence à la clinique privée Illigh, au quartier du même nom. Incapable de marcher tout seul, le ressortissant saoudien a été aperçu aux alentours de midi soutenu par deux ambulanciers. Avec une température entre 39° et 40°, et des salves d'éternuements, la direction de la clinique a fini par prévenir les services préfectoraux de santé. Une ambulance spéciale et un personnel soignant en kit de protection individuelle sont arrivés à la clinique pour transporter d'urgence le patient à l'hôpital Hassan II où M.S. a été isolé dans le pavillon 2 pour les prélèvements et le test d'usage.

Selon une source, le malade aurait déjà été diagnostiqué fiévreux à son arrivée à Casablanca. A Agadir il aurait fait une rechute. Une liste des personnes ayant contacté le malade a été dressée par les autorités. En attendant les résultats du test et, comme

mesure d'accompagnement en pareil cas, les autorités ont demandé aux personnes entrées en contact avec le ressortissant saoudien, à l'hôtel, chez les pompiers et à la clinique Illigh, de rester vigilantes. Ce n'est que vers la fin de la journée que les résultats du test sont tombés : négatifs, pour le soulagement de beaucoup de personnes. La nouvelle a circulé comme une trainée de poudre.

Au fait, et si le test était positif ? Quel est le degré de réactivité de nos centres hospitaliers ?

Si la stratégie nationale de lutte contre la grippe porcine a prévu l'aménagement de services hospitaliers et leur dotation en anti-viraux et en kit de protection spéciaux, elle présente toutefois des défaillances dans la mesure où avant le déclenchement des mesures d'alerte, de nombreuses personnes sont déjà contaminées, ce qui nous amène à poser certaines questions :

-Est-ce que les établissements d'accueil, notamment hôteliers sont suffisamment informés et sensibilisés au danger de la grippe porcine ?

-Les services sociaux (pompiers, ambulanciers...), ne sont-ils pas censés être les premiers à observer plus de vigilance et porter masques, gants... ?

L'incident de ce vendredi n'est peut-être qu'une fausse alerte, heureusement d'ailleurs, mais c'est quand même une alerte qui révèle la légèreté avec laquelle certains établissements privés ou publics se comportent devant les moments de vérité. N'oublions pas qu'Agadir se prépare à accueillir, samedi 17 octobre prochain, quelque 250.000 fans de la musique du Maroc et ce dans le cadre du Concert de tolérance.

NOUR-EDDINE SALLOUK

Rencontre de sensibilisation à Kénitra

L'Académie de l'éducation et de la formation dans la région du Gharb-Chrarda-Beni Hssen a organisé, en collaboration avec la Direction régionale de la santé à Kénitra, une rencontre de sensibilisation à la prévention contre le virus A/H1N1. Cette rencontre a permis d'exposer les causes et les mesures à prendre au niveau de la région pour lutter contre cette maladie.

TADLA AZILAL

67,32 MDH consacrés au programme d'urgence

Les NTIC, un appui pédagogique incontournable!

MUSTAPHA CHABBAK

Afin de promouvoir l'introduction des Nouvelles technologies de l'information et de la communication dans le système éducatif en tant que moyen qui permet, en effet, de stimuler l'apprentissage et les acquisitions scolaires et extra-scolaires, constituant ainsi de véritables auxiliaires pédagogiques.

Dans cet esprit, les autorités régionales d'éducation et de formation de la région Tadmazé accélèrent, en partenariat avec les opérateurs qualifiés, la conception et la mise en place de programmes de télé-enseignement et d'équipement des établissements scolaires en nouvelles technologies d'information et de communication.

Dans le cadre de son plan régional et du programme d'urgence (2009-2012), l'Académie régionale d'éducation et de formation a ainsi établi un projet assez ambitieux auquel sera consacré une enveloppe budgétaire de l'ordre de 67,32MDH.

Pour intégrer ces nouvelles technologies dans la réalité de l'école, il sera procédé à l'équipement de quelque 152 lycées (7,7MDH), 334 écoles (13,24MDH) ainsi que 130 salles multimédias (9,5MDH). Aussi, quelque 484 nouveaux établissements seront raccordés au réseau Internet. Par contre, une rallonge budgétaire de 11,37MDH sera débouquée, dans le cadre du pro-

gramme d'urgence 2009-2012, avec notamment l'équipement de 9 salles multimédias dont 3 par an pour un crédit de 4,68MDH ainsi que le raccordement au réseau Internet de quelque 990 établissements scolaires dont 504 écoles primaires en totalité dans le milieu rural pour un crédit de 13,14MDH.

Il s'agit bel et bien d'un dispositif qui est en train de prendre place dans nos écoles, non seulement dans les centres urbains mais dans le milieu rural également.

La preuve en est l'implication de plus de 400 écoles rurales dans le domaine des nouvelles technologies, étant donné que leur usage permet non seulement à l'élève d'avoir davantage de possibilités de contacts et de communication avec son enseignant, mais également de l'interroger et de faire appel à son aide dans les moments de détresse lorsqu'il bute sur un problème au moment de ses recherches.

Une question se pose: mais qu'est-ce qui se cache tout d'abord derrière ce concept dont la valeur est si haute en pédagogie ?

Certains pédagogues n'hésiteront pas à en déterminer carrément l'âge d'application. On parlerait d'autonomie d'un enfant à partir de 9 ans. D'autres attribuent cette notion particulièrement aux adultes.

Au plan philosophique, l'autonomie serait le fait de disposer de la capacité de se gérer, de choisir par soi-même, d'agir de son propre chef et enfin de se sentir libre intérieurement. Autre type de signification, Ivan Illich associe

LES CLÉS

L'autonomie chez l'enfant

-Certains pédagogues n'hésiteront pas à en déterminer carrément l'âge d'application. On parlerait d'autonomie d'un enfant à partir de 9 ans.

-D'autres attribuent cette notion particulièrement aux adultes.

-Au plan philosophique, l'autonomie serait le fait de disposer de la capacité de se gérer, de choisir par soi-même, d'agir de son propre chef et enfin de se sentir libre intérieurement.

CHIFFRE

484

nouveaux établissements seront raccordés au réseau Internet.

à la notion d'autonomie la convivialité et la volonté. Mais cette notion ne mérite-t-elle pas une reconceptualisation ou tout au moins certaines nuances.

En raison de l'apport colossal du phénomène NTIC, les pouvoirs publics et les responsables de l'éducation et de la formation sont appelés à se pencher sérieusement sur cette problématique en vue de permettre une plus grande diffusion de cet instrument dans nos écoles, permettant à l'apprenant de s'approprier des outils pour s'auto-construire dans les meilleures conditions de positivité. ■

Meknès-Tafilalet

275.837 élèves bénéficiaires de l'opération « Un million de cartables » au prix de 34.884.869,75 dhs

Plus de 469.550 élèves, tous cycles confondus, ont repris, à l'occasion de la nouvelle rentrée scolaire, le chemin des établissements scolaires du primaire, collégial et qualifiant ouverts dans la région de Meknès-Tafilalet, dans un climat serein à la mesure des efforts investis et des moyens mobilisés pour assurer une reprise des cours dans des circonstances optimales afin d'atteindre les objectifs du plan d'urgence qui entame à cette occasion, sa phase de concrétisation après conceptualisation, opérationnalisation et déclinaison régionale.

La rentrée scolaire, marquée cette année par le lancement de l'initiative « un million de cartables » et du plan d'urgence pour accélérer la mise en œuvre de la réforme du système de l'éducation et de la formation a été entamée sous de bons auspices avec des indicateurs encourageants en matière de disponibilité en structures et matériels pédagogiques ainsi que de renforcement des capacités du personnel de l'éducation au niveau de la région", a souligné M. Mohamed Aderdour, directeur de l'Académie régionale de l'éducation et de la formation, lors d'une conférence de presse tenue jeudi au siège de l'AREF, en présence des délégués, du chef de division pédagogique et des chefs de services.

La rentrée scolaire dans des conditions jugées par le directeur de l'AREF, d'excellentes a été rendue possible grâce des prises de position et de mesures anticipatives et prospectives permettant de résoudre de manière pragmatique et efficace dans des situations optimales les problématiques pédagogiques rencontrées, dans le cadre d'une mobilisation générale de l'ensemble des intervenants.

Les structures d'accueil ont connu une progression de 3,6 % avec 32 établissements nouveaux par rapport à l'année dernière. On compte 878 établissements dans la région dont 527 en milieu rural et 351 en milieu urbain. 71 établissements et 37 internats ont été nouvellement construits pour une meilleure extension de l'offre scolaire.

La nouvelle rentrée scolaire dans la région s'est distinguée par un nombre important de bénéficiaires de l'opération « Un million de cartables » qui a atteint 275.837 élèves avec un coût global estimé à 34.884.869,75 dirhams.

Dans le cadre du soutien social destiné à lutter contre la déperdition scolaire, M. Aderdour a souligné que le nombre de bénéficiaires des cantines scolaires et des internats a connu une nette progression. 49 bus seront opérationnels d'ici 2012 et 1849 bicyclettes seront distribuées. D'ailleurs 474 bicyclettes sont distribuées pour l'année en cours.

Dans le cadre du programme « Tayssir », 16.952

élèves, soit 6865 familles ont bénéficiées du soutien direct cette année avec un coût de 8871138,00 dhs.

L'achèvement des chantiers de réhabilitation et de rénovation des établissements scolaires dans la région et de leur dotation en équipements et matériels didactiques ainsi que les formations des enseignants en pédagogie de l'intégration devraient ouvrir la voie à une rénovation des méthodes et des approches pour une meilleure ancrage des apprentissages afin de répondre aux exigences du marché de l'emploi.

Grâce à « des techniques de la vision conférence » les représentants de la presse ont permis d'entendre et de questionner le délégué d'Errachidia qui est intervenu lors de la conférence de presse.

Première du genre au niveau national, les écoles communautaires ouverts à Arouss, Arfoud, province de Khénifra, ont permis de scolariser des enfants de régions reculées dans de meilleures conditions. Une expérience à généraliser afin de lutter contre les classes à niveaux multiples tout en ouvrant aux apprenants de nouvelles perspectives et en permettant à des enseignants de travailler en équipe.

Parmi les autres indicateurs positifs enregistrés au titre de la nouvelle rentrée scolaire figure la hausse du taux des élèves par classe et le renforcement de la sécurité dans les établissements par des contrats avec des sociétés de gardiennage. Des agents ont été formés pour s'adapter au milieu scolaire.

L'Académie régionale de l'éducation et de la formation a, par ailleurs, mis en place un important dispositif pour assurer la généralisation de la scolarisation, améliorer les capacités des gestionnaires des cadres administratifs, lutter contre la déperdition et l'abandon scolaire et la généralisation des associations appelées « Soutien à l'école de la réussite », a indiqué M. Aderdour. 832 associations ont vu le jour, soit un taux de 95,60%.

Pour atteindre les objectifs du plan d'urgence, le budget de l'académie est passé à 677.781.005,70 dirhams a indiqué le chef de service du budget de l'Académie.

Hassan BENMAHMOUD

Distribution de vélos pour les écoliers ruraux

Le nombre total des inscrits dans les différents cycles de l'enseignement public, à l'échelon de la région Meknès-Tafilalet, s'élève à 469.550 élèves au titre de l'année scolaire (2009-2010), dont 197.462 écoliers en milieu rural.

Le nombre des inscrits à l'enseignement primaire a atteint 386.148 élèves, dont 316.287 en milieu rural, alors que l'enseignement collégial a totalisé quelque 585.113 élèves dont 39.231 en milieu rural, a souligné le directeur de l'académie régionale de l'éducation et de la

formation de Meknès-Tafilalet, M. Mohamed Adardour. Au niveau de l'enseignement qualifiant, a-t-il indiqué, 68.649 écoliers ont repris le chemin de l'école au titre de cette saison scolaire, dont 9845 en milieu rural.

Selon le responsable, 31 nouveaux établissements scolaires ont été créés au niveau de la région, soit une hausse de 3,6 pc en comparaison avec la saison écoulée.

Il a souligné que cette rentrée scolaire a été aussi marquée par autres actions sociales en faveur des écoliers de la région, à travers la distribution de 474 vélos VTT aux élèves relevant

de différentes communes rurales.

De même, une opération de distribution de tenues vestimentaires unifiées a été lancée au profit de 76.616 élèves (garçons et filles) issus de familles démunies, dont 14.743 de Meknès et 12.068 de la ville d'El Hajeb.

Par ailleurs, l'Académie régionale de l'éducation et de la formation de Meknès-Tafilalet a mis sur pied une feuille de route, ayant pour priorités l'accélération du rythme des réformes et le rattrapage des retards enregistrés notamment dans la réalisation de certains chantiers.

De la région de Meknès-Tafilalet

Oujda

Concier les inspecteurs régionaux

Pour concrétiser les orientations contenues dans le plan d'urgence 2009-2012, le MEN organise des journées de coordination et de formation régionales spécialisées au profit de ses inspecteurs.

DNGR à Oujda Ali Kharroubi
akharroubi@aujourd'hui.ma

Le renforcement des mécanismes d'encadrement et de suivi au niveau de la classe passe par une implication effective du corps des inspecteurs. Et c'est pour optimiser cette nouvelle conviction que des journées de

formation et de communication encadrées par les inspecteurs centraux du ministère sont en train de se tenir dans l'ensemble des académies du Royaume. L'équipe des inspecteurs centraux, sous la houlette de Khalid Fares, directeur des curricula, des programmes et de la vie scolaire a animé et supervisé, les 8 et 9 octobre au siège de l'Académie régionale d'Oujda, la rencontre régionale consacrée à l'Oriental. Elle était tenue sous forme de rencontre plénière et de travail en six ateliers spécialisés par matière ou filière. Il s'agit d'ateliers ciblant le primaire, les langues, les sciences, l'en-

seignement original et sciences humaines, l'éducation physique, l'orientation et la planification. Intervenant lors de la séance plénière, Dr Khalid Fares, a présenté un exposé détaillé sur la plate-forme du programme éducatif régional. «Elle servira de référence de base en matière de partenariat éducatif renouvelable et durable afin d'assurer les éléments de réussite pour la nouvelle approche lancée au cours de cette année», a-t-il précisé. Un débat en profondeur étalé sur dix mois (de septembre 2009 à juin 2010) et qui passera en revue neuf axes prioritaires. Il concernera dans sa globalité

quatorze actions touchant les programmes, vingt actions pour optimiser les ressources pédagogiques, 21 actions cadrant l'évaluation et les examens, 48 actions réservées à la vie scolaire, onze actions pour cibler

l'éducation et le sport scolaire, quatorze actions consacrées à la formation continue, 11 actions pour l'information et l'orientation, 18 actions pour la recherche et l'excellence et onze actions d'encadrement pédagogique. ■

Beni Mellal

Pour lutter contre la déperdition scolaire

L'Association des diabétiques de Beni Mellal a organisé, le 4 octobre, une campagne de lutte contre le glaucome et le diabète au profit des élèves les plus démunis de l'école d'Aït Tislit.

DNGR à Beni Mellal Sald Prix
afrix@aujourd'hui.ma

En collaboration avec l'Association marocaine contre le glaucome de Mohammédia et l'Association des parents d'élèves de l'école d'Aït Tislit, l'Association des diabétiques de Beni Mellal a organisé, dimanche 4 octobre, une campagne ophtalmologique au profit des élèves les plus démunis de l'école d'Aït Tislit.

Pendant cette campagne, un grand nombre de diabétiques, membres de l'Association des diabétiques de Beni Mellal, ont bénéficié de tests pour dépister le diabète et de médicaments gratuitement. «Les élèves, les plus pauvres bénéficie-

ront de 100 lunettes offertes par l'Association marocaine contre le glaucome de Mohammédia. Cette école a été choisie dans la mesure où elle est située dans une région montagneuse. Actuellement, d'autres ophtalmologues font le même travail à Kasbat Tadla. Notre objectif est de faire bénéficier le plus grand nombre d'élèves et de diabétiques», a déclaré Dr Aïcha Zouhaïr, présidente de l'Association des diabétiques de Beni Mellal. Par ailleurs, Dr Ezzouhaïri Mohamed, Président de l'Association marocaine contre le glaucome, a affirmé: «Cette opération bénévole s'inscrit dans le cadre de la



• Un grand nombre de personnes ont bénéficié de cette campagne.

lutte contre la déperdition scolaire en milieu rural. Les élèves bénéficieront globalement, à Tadla et Beni Mellal, de 1 000 lunettes. Le glaucome, la cataracte... autant de maladies qu'il faut combattre chez les adultes et surtout chez les élèves les plus nécessiteux dans la mesure où ces maladies sont à l'origine de l'abandon scolaire. Notre association s'assigne pour objectifs d'inciter les élèves à regagner les bancs de l'école», a souligné Dr

Ezzouhaïri. Pour Abdelkader Kahanouchi, président de l'Association des parents d'élèves de l'école d'Aït Tislit: «C'est une initiative très louable. Un grand nombre d'élèves va bénéficier de cette opération qui entre dans le cadre de la réalisation des objectifs du plan d'urgence de l'éducation et de formation. Nous espérons que ce genre d'opérations proliférera au profit des élèves et des malades les plus nécessiteux».

1. 000 élèves du lycée Badr de Hay hassani placés provisoirement dans une école sans eaux ni électricité

En toile de fond le non respect des délais d'un entrepreneur chargé de la construction du lycée

LE lycée Badr à Hay Hassani, est un nouveau lycée créé pour décongestionner deux autres grands lycées Ibn Haytam à Hay Hassani et surtout Fachtali au quartier el-Oufia. Celui-ci risquait d'exploser du fait du sur-effectif. Il était devenu nécessaire de créer un nouveau lycée. Pour les classes de tronc commun les élèves sont venus du collège Mouloulye. Seulement voilà, le nouveau lycée situé entre Hay Hassani et Sidi el-Khadir, n'a pas été construit à temps pour la rentrée 2009-2010. Les travaux se poursuivent encore à l'heure actuelle, alors que cela fait presque un mois que la rentrée scolaire est entrée en vigueur. C'est l'entrepreneur chargé des travaux de construction qui n'a pas respecté les délais apprend-on. Il fallait donc essayer de trouver une solution provisoire pour les élèves du nouveau lycée. Il s'agit d'environ mille élèves.

Ces derniers ont été invités à squatter provisoirement les locaux d'une école primaire Akhtal garçons. Les élèves de l'école primaire investie par les lycéens et lycéennes, furent renvoyés vers l'école voisine Akhtal filles dont la porte donne sur l'artère principale du cœur de Hay Hassani, à savoir Bd Afghanistan. Soit donc les effectifs de deux écoles fourgués dans une seule. Les multitudes d'élèves doivent se bousculer dans un espace réduit pendant des mois avec deux directions dans les mêmes locaux en attendant que l'entrepreneur achève les travaux du lycée Badr. Il est facile d'avoir une idée très précise des préjudices qui font tomber à l'eau tous les efforts que prône le plan d'urgence de l'enseignement lesquels visent à sauver l'école publique par la qualité de l'enseignement et lui donner une nouvelle image plus positive. Tout ceci n'aurait-il pas pu être évité ? A cause de manquements pareils les retombées néfastes en chaînes

sont propres à saper tous les efforts et tous les programmes si minutieusement préparés et qui restent malheureusement lettres mortes.

A tout cela, il faut ajouter d'autres problèmes car l'établissement scolaire, l'école Akhtal, est démunie d'eau et d'électricité. Sans eau donc sans toilettes.

D'autres problèmes se posent qui, ceux-là, ne sont pas peut-être spécifiques au lycée Badr. Il s'agit des cours qui ne connaissent pas d'activité régulière normale à cause du manque d'enseignants. Les craintes ici sont non pas de la déperdition scolaire mais de la déperdition du temps, surtout pour les élèves de première et deuxième années Bac qui ont à passer un examen national en fin de parcours et qui ne pardonne pas. On craint que des élèves restent sans prof d'une ou plusieurs matières alors qu'on est à la moitié du mois d'octobre.

S.A

De Nous à Vous

Une école 100% amazighe

ENSEIGNEMENT. Laïla Amziane-Benjelloun, épouse du célèbre banquier Othman Benjelloun fait dans le symbolique. La Fondation BMCE-Bank qu'elle préside inaugure aujourd'hui la première école 100% amazigh à Oulmès. L'événement qui coïncide avec le 8e anniversaire du discours royal d'Ajdir (17 octobre 2001) ne passera pas inaperçu. Et pour cause, il verra la participation d'une brochette d'acteurs politiques et personnalités connues de la trempe d'Aziz Akhannouch, Ahmed Akhchichine, Mohand Laenser et Mahjoubi Aherdane, entre autres. Pour compléter la donne, ce geste symbolique intervient alors que des acteurs associatifs épinglent l'Education nationale pour le retard pris dans la généralisation de l'enseignement de l'amazigh.

Le Maroc débat de l'avenir de l'éducation

«Quelle éducation pour l'avenir ? Les enseignements des grandes conférences sur l'éducation» est le thème d'un cycle de tables rondes ministérielles qui se sont tenues vendredi et samedi derniers à l'UNESCO à Paris, avec la participation du Maroc. Cette manifestation se propose de débattre de l'avenir de l'éducation dans 20 ans et ce qu'il faut changer pour atteindre cet objectif.

UNESCO

Rencontre sur l'avenir de l'éducation

"Quelle éducation pour l'avenir? Les enseignements des grandes conférences sur l'éducation" est le thème d'un cycle de tables rondes ministérielles qui se tiennent actuellement au siège de l'Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture (Unesco) à Paris, avec la participation de la délégation marocaine. Organisée dans le cadre des travaux de la 35e session de la Conférence générale de l'Unesco (6-23 octobre),



cette manifestation se propose de débattre de l'avenir de l'éducation dans 20 ans et ce qu'il faut changer pour atteindre cet objectif. Grâce à son cycle de conférences, l'Unesco a favorisé l'instauration d'un vaste débat sur les moyens permettant de rendre l'éducation plus inclusive, plus adaptée et plus réactive aux défis éthiques, économiques et sociaux actuels. Ce débat intervient alors que le monde connaît une crise économique et financière sans précédent qui pourrait à long terme avoir des effets catastrophiques sur les générations montantes si les gouvernements ne protègent pas l'éducation et ne s'appuient pas sur elle pour construire la reprise.

Gouvernement Remaniement dans l'air

➤ A quelques jours de l'ouverture de l'année législative, l'éventualité d'un remaniement ministériel élargi crée des tensions au sein des partis de la majorité gouvernementale.

La sortie probable de l'USFP du gouvernement a fait exploser la cote du Mouvement populaire. Le ballet des ministrables a été ouvert officiellement au MP le week-end dernier. Le dimanche 4 octobre, les parlementaires des deux chambres ont été invités par Mohand Laenser, secrétaire général du parti, à une réunion urgente au complexe Oulja à Salé, propriété de Driss Sentissi, un autre membre du MP. Il n'y avait aucun ordre du jour inscrit, les parlementaires harakis ont découvert sur place que la rencontre visait à les informer des récents développements de l'entrée au gouvernement. Laenser a révélé à ses députés que le MP ferait une rentrée en masse au gouvernement, avec plusieurs postes de ministres et secrétaires d'Etat, lors du prochain remaniement ministériel élargi.

Selon une source bien informée, le remaniement serait d'ailleurs imminent. Plusieurs ministres devraient quitter leur poste. On parle de Karim Ghellab qui, dit-on, a mal géré le dossier des transports, ainsi que de Mohamed Boussaid, pressenti pour rejoindre le PAM dans l'opposition. Latifa Abida, Ahmed Akchichine, Latefa Akherbach, Mohamed Abbou seraient également sur le départ. D'autres départements seraient créés : il s'agit de la pêche maritime qui deviendrait un ministère, le haut commissariat aux eaux et forêts deviendrait un ministère qui comprendrait l'environnement et l'eau. Idem pour les transports où Saïd Ameskane du MP est proposé comme ministre. Un secrétariat d'Etat au dévelop-



Mohand Laenser, futur Premier-ministre ?



Abbas El Fassi, ex-Premier-ministre ?



Pressentis dans le futur gouvernement, Fatema Kihel et Saïd Ameskane (ci-contre à gauche). Plusieurs ministres ne devraient pas retrouver leur poste comme Latifa Abida, Latefa Akherbach, Ahmed Akchichine, Mohamed Boussaid, Mohamed Abbou, Karim Ghellab (de gauche à droite et de bas en haut).



pement rural verra le jour ; Fatema Kihel serait candidate au nom du MP toujours. La rencontre de Salé intervient un jour après que la commission des cadres du MP ait tenu une rencontre à Meknès le 3 octobre sous la houlette de Mohamed Mourabit, membre du comité central et ex-secrétaire d'Etat à l'environnement.

Deux scénari possibles

Cette réunion était programmée pour fustiger la gestion par Mohand Laenser de l'entrée au gouvernement avec le nombre ridicule de deux postes. Mais cette même réunion a été un échec puisque Mourabit a lui-même été critiqué. Les mauvaises langues parlent de la main de Mohamed

Même la presse de l'USFP a commencé à critiquer Abbas el Fassi.



dossier parle même d'un éventuel départ de Abbas El Fassi. Deux conseillers du roi, Montassim et Belfkih ainsi que Yacine Mansouri le patron de la DGED, travaillent sur cette éventualité. Ils ont été invités à préparer une nouvelle formule de gouvernement. Le nom de Mohand Laenser comme patron du nouveau gouvernement circule dans les couloirs. On est devant deux scénarii : un gouvernement de minorité avec la seule garantie du roi où la nomination d'un nouveau Premier ministre. Une chose est sûre : le MP est devenu la torpille qui va faire chavirer le bateau El Fassi. Comment faire passer la Loi de Finances si l'USFP sort de la majorité ? Le PAM crie à qui veut l'entendre, qu'il ne fait pas opposition au gouvernement mais à « ceux qui n'appliquent pas la politique du roi ». La nouveauté de cette rentrée parlementaire est assez particulière, avec une opposition forte du PJD à la Première Chambre et d'une opposition aussi virulente à la Deuxième Chambre avec le PAM.

Ébullition au sein de l'USFP

Une chose est sûre, le conseil national de l'USFP qui se tiendra le 15 octobre fera une annonce décisive : son retrait du gouvernement. Selon un ténor du parti, la cause de l'ébullition au sein de l'USFP est l'absence d'un contrat avec le palais, à l'instar de celui conclu entre Hassan II et Abdelrahman Youssoufi, à la veille de l'alternance en 1998. En 2002 le roi Mohammed VI n'avait pas suivi la méthodologie démocratique lorsque l'USFP avait remporté les élections législatives, mais en 2007 il l'avait

respectée lorsque l'Istiqlal était arrivé en tête. Le parti se sent donc visé par l'institution monarchique. « La participation de l'USFP au gouvernement est faible et a affaibli le parti, l'USFP avait perdu la présidence de la Première Chambre », affirme la même source. Depuis le dernier congrès de l'USFP, la participation au gouvernement était tributaire des réformes politiques. Le parti demande un nouveau pacte avec le Palais sur la base de réformes politiques et constitutionnelles.

Abdelwahed Radi, premier secrétaire du parti, a été chargé par le conseil national de transmettre le mémorandum des réformes politiques au roi. Le parti de l'Istiqlal a refusé cette démarche qui se fait habituellement au sein de la Koutla, ce qui a provoqué une fissure au sein de la coalition gouvernementale. Même la presse de l'USFP a commencé à critiquer le premier ministre Abbas El Fassi. « L'USFP attend un signe du palais, mais rien dans les discours du trône n'est venu rassurer les légitimistes de la gauche : le système politique est monopolisé par le roi, c'est lui qui décide des réformes à entreprendre », conclut un observateur politique. L'USFP a perdu plusieurs fiefs depuis 2002 : il est passé du deuxième au cinquième rang. Le parti, qui traverse une grave crise interne, n'est plus le centre de gravité de la vie politique et syndicale. Abdelhadi Khairate, le patron du journal du parti, parle même de crise que traversent toutes les composantes politiques du Maroc. En attendant le 15 octobre, la classe politique retient son souffle.

Mohamed Madani

La course au perchoir a commencé

Le PAM est arrivé en tête des résultats avec 22 sièges, lors des élections pour le renouvellement du tiers des membres de la Chambre des conseillers, qui ont eu lieu le vendredi 2 octobre. Le parti de l'Istiqlal s'est placé second avec 17 sièges, suivi du Mouvement populaire (MP), 11 sièges, de l'Union socialiste des forces populaires (USFP), 10 sièges et du Rassemblement national des indépendants (RNI), qui peine à réunir 9 sièges. Même si le PAM est arrivé en tête de ces résultats partiels, le premier parti en termes de sièges de conseillers reste le parti de l'Istiqlal avec 57 conseillers, suivi du PAM et du RNI avec respectivement 56 et 38 conseillers.

La première assemblée de la Deuxième Chambre, avec l'élection d'un président,

sera décisive. Le poste est très convoité car il figure en quatrième position dans la hiérarchie protocolaire du Royaume. Trois noms sont en lice dans la bataille pour le perchoir à la Chambre des conseillers : Mohamed Choikh Biadillah, secrétaire général du PAM, Maâti Benkadeur du RNI et président sortant, et enfin Faouzi Benattal de l'Istiqlal. Même si le PAM possède déjà 56 conseillers, il ne pourra décrocher le poste tant convoité sauf s'il est soutenu par le RNI et le MP. Un éventuel remaniement qui renforcerait la position du MP, durcirait la position de celui-ci envers le candidat du PAM - même si Mohamed Fadili, l'éternel candidat du MP au perchoir, ne va pas se présenter selon une source du parti.

M. M.

Laenser qui aurait fait capoter la réunion. Selon Abdelwahed Darwich, chef de file du courant Égittimilé démocratique du MP : « Mohand Laenser avait mal négocié l'entrée au gouvernement. Il aurait dû attendre pour négocier en position de force. L'entrée au gouvernement avec deux postes était une erreur. » Pis encore, une source proche du